

الباب السابع والستون

في أبدية الجنة وأنها لا تفتنى ولا تبید

هذا مما يعلم بالاضطرار، أن الرسول ﷺ أخبر به قال تعالى : ﴿ وأما الذين سئدوا ففي الجنة خالدین فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاءً غير مجدود ﴾ [هود : ١٠٨] . أي : غير مقطوع . ولا تنافي بين هذا وبين قوله : ﴿ إلا ما شاء ربك ﴾ واختلف السلف في هذا الاستثناء . فقال معمر عن الضحاک : هو في الذين يخرجون من النار، فيدخلون الجنة، يقول سبحانه : إنهم خالدون في الجنة ما دامت السماوات والأرض، إلا مدة مكثهم في النار .

قلت : وهذا يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون الإخبار عن الذين سئدوا وقع عن قوم مخصوصين ، وهم هؤلاء .

والثاني : وهو الأظهر أن يكون وقع عن جملة السعداء ، والتخصيص بالمذكورين هو في الاستثناء ، وما دل عليه . وأحسن من هذين التقديرين أن ترد المشيئة إلى الجميع ، حيث لم يكونوا في الجنة في الموقف . وعلى هذا فلا يبقى في الآية تخصيص . وقالت فرقة أخرى : هو استثناء استثناء الرب تعالى ولا يفعله كما تقول : والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك، وأنت لا تراه . بل تجزم بضربه .

وقالت فرقة أخرى : العرب إذا استثنت شيئاً كثيراً مع مثله، ومع ما هو أكثر منه، كان معنى إلا في ذلك، ومعنى الواو سواء، والمعنى على هذا سوى ما شاء الله من الزيادة على مدة دوام السماوات والأرض . هذا قول الفراء،

وسيبويه : يجعل إلا بمعنى لكن . قالوا : ونظير ذلك أن تقول : لي عليك ألف إلا الألفين الذين قبلها : أي سوى الألفين . قال ابن جرير : وهذا أحب الوجهين إليّ ، لأن الله تعالى لا خلف لوعده ، وقد وصل الاستثناء بقوله : ﴿ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ ﴾ [هود : ١٠٨] .

قالوا : ونظيره أن يقول : أسكنتك داري حولاً إلا ما شئت : أي سوى ما شئت ، أي : لكن ما شئت من الزيادة عليه .

وقالت فرقة أخرى : هذا الاستثناء إنما هو مدة احتباسهم عن الجنة ، ما بين الموت والبعث ، وهو البرزخ إلى أن يصيروا إلى الجنة ، ثم هو خلود الأبد ، فلم يغيبوا عن الجنة إلا بقدر إقامتهم في البرزخ . وقالت فرقة أخرى : العزيمة قد وقعت لهم من الله بالخلود الدائم ، إلا أن يشاء [الله] خلاف ذلك إعلماً لهم بأنهم مع خلودهم في مشيئته ، وهذا كما قال لنبيه : ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنُدْهِبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء : ٨٦] ، وقوله ﴿ فَإِن يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [الشورى : ٢٤] ، وقوله : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [يونس : ١٦] ، ونظائره يخبر عباده سبحانه ، أن الأمور كلها بمشيئته ، ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وقالت فرقة أخرى : المراد بمدة دوام السماوات والأرض في هذا العالم ، فأخبر سبحانه أنهم خالدون في الجنة مدة دوام السماوات والأرض إلا ما شاء الله أن يزيدهم عليه . ولعل هذا قول من قال : إن إلا بمعنى سوى ، ولكن اختلفت عبارته ، وهذا اختيار ابن قتيبة . قال : المعنى خالدون فيها مدة العالم سوى ما شاء أن يزيدهم من الخلود على مدة العالم . وقالت فرقة [أخرى] : ما بمعنى ، من ، كقوله ﴿ فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٣] ، والمعنى : إلا من شاء ربك أن يدخله النار بذنوبه من السعداء . والفرق بين هذا القول ، وبين أول الأقوال : أن الاستثناء على ذلك القول من المدة ، وعلى هذا القول من الأعيان .

وقالت فرقة أخرى : المراد بالسماوات والأرض : سماء الجنة وأرضها ، وهما باقيتان أبداً وقوله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ إن كانت ما : بمعنى من فهم

الذين يدخلون النار، ثم يخرجون منها، وإن كانت بمعنى الوقت فهو مدة احتباسهم في البرزخ والموقف، قال الجعفي : سألت عبدالله بن وهب عن هذا الاستثناء ، فقال : سمعت فيه أنه قدر وقوفهم في الموقف يوم القيامة إلى أن يُقضى بين الناس .

وقالت فرقة أخرى : الاستثناء راجع إلى مدة لبثهم في الدنيا، وهذه الأقوال متقاربة، ويمكن الجمع بينها بأن يقال : أخبر سبحانه عن خلودهم في الجنة كل وقت، إلا وقتاً يشاء أن لا يكونوا فيها، وذلك يتناول وقت كونهم في الدنيا، وفي البرزخ، وفي موقف القيامة، وعلى الصراط، وكون بعضهم في النار مدة، وعلى كل تقدير فهذه الآية من المتشابه، وقوله فيها : ﴿ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ ﴾ محكم، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ ﴾ [ص : ٥٤] ، وقوله : ﴿ أَكُلْهَا ذَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد : ٣٥] ، وقوله : ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر : ٤٨] .

وقد أكد الله سبحانه خلود أهل الجنة بالتأييد في عدة مواضع من القرآن ، وأخبر أنهم : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ [الدخان : ٥٦] وهذا الاستثناء منقطع وإذا ضممته إلى الاستثناء في قوله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ تبين لك المراد من الآيتين ، واستثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود، كاستثناء الموتة الأولى من جملة الموت، فهذه موتة تقدمت على حياتهم الأبدية . وذاك مفارقة للجنة تقدم على خلودهم فيها . وبالله التوفيق .

وقد تقدم قول النبي ﷺ : « مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ لَا يَبُؤُسُ ، وَيَخْلُدُ لَا يَمُوتُ »^(١) ، وقوله : « ينادي منادٍ يا أهل الجنة، إنَّ لَكُمْ أَنْ تَصِحُّوا فلا تسقموا أبداً ، وأن تشبوا فلا تهرموا أبداً ، وأن تحيوا فلا تموتوا أبداً »^(٢) .

وثبت في « الصحيحين » من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه

(١) أخرجه مسلم (٢٨٣٦) في صفة الجنة؛ باب (٨) في دوام نعيم أهل الجنة .

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٣٧) في صفة الجنة : باب (٨) أيضاً .

قال : « يُجاءُ بالموتِ في صُورةِ كبشٍ أملحٍ فيوقفُ بينَ الجنةِ والنارِ ثم يقال : يا أهلَ الجنة، فيطلعونَ مشفقينَ، ويقالُ : يا أهلَ النارِ، فيطلعونَ فرحينَ، فيقال : هل تعرفونَ هذا ؛ فيقولون : نعم هذا الموت، فيذبحُ بينَ الجنةِ والنارِ ويقال : يا أهلَ الجنةِ، خلودٌ فلا موتَ، ويا أهلَ النارِ، خلودٌ فلا موتَ » (١) .

فصل

وهذا موضع اختلف فيه المتأخرون على ثلاثة أقوال :
أحدها : أن الجنة والنار فانيتان غير أبديتين، بل كما هما حادثتان، فهما فانيتان .

والقول الثاني : إنهما باقيتان، دائمتان لا يفنيان أبداً .
والقول الثالث : إنَّ الجنة باقيةٌ أبدية، والنار فانية، ونحن نذكر هذه الأقوال ومن قالها وما احتج به أرباب كلِّ قول، ونرد ما خالف كتاب الله وسنة رسوله .

فأما القول بفنائهما، فهو قول قاله : جهم بن صفوان إمام المعطلة الجهمية، وليس له فيه سلف قطُّ من الصحابة، ولا من التابعين، ولا أحد من أئمة الإسلام، ولا قال به أحد من أهل السنة . وهذا القول مما أنكره عليه وعلى أتباعه أئمة الإسلام وكفروهم به، وصاحوا بهم من أقطار الأرض، كما ذكر عبدالله بن الإمام أحمد في كتاب « السنة » عن خارجة بن مصعب أنه قال : كفرت الجهمية بثلاث آيات من كتاب الله عزَّ وجلَّ : يقول الله سبحانه [وتعالى] ﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد : ٣٥] ، وهم يقولون لا يدوم ، ويقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لِرِزْقِنَا مَالُهُ مِنْ نَفَادٍ ﴾ [ص : ٥٤] ، وهم يقولون ينفد، ويقول الله عز وجل : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل : ٩٦] .

قال شيخ الإسلام : وهذا قاله جهم لأصله الذي اعتقده : وهو

(١) أخرجه البخاري (٤٧٣٠) في التفسير : باب (١) ﴿ وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ﴾ ، ومسلم (٢٨٤٩) في الجنة : باب (١٣) النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء .

امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث، وهو عمدة أهل الكلام التي استدلو بها على حدوث الأجسام، وحدث ما لم يحلّ من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم، فأرى الجهم أن ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي يمنعه في المستقبل. فدوام الفعل ممتنع عنده على الربّ [تبارك] وتعالى في المستقبل، كما هو ممتنع عليه في الماضي .

وأبو الهذيل العلاف - شيخ المعتزلة - وافقه على هذا الأصل، لكن قال : إن هذا يقتضي فناء الحركات، لكونها متعاقبة شيئاً بعد شيء . فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا في سكون دائم لا يقدر أحد منهم على حركة، وزعمت فرقة ممن وافقتهم على امتناع حوادث لا نهاية لها أن هذا القول مقتضى العقل، لكن لما جاء السمع ببقاء الجنة والنار قلنا بذلك، وكأن هؤلاء لم يعلموا أن ما كان ممتنعاً في العقل لا يجيء الشرع بوقوعه، إذ يستحيل عليه أن يخبر بوجود ما هو ممتنع في العقل، وكأنهم لم يفرقوا بين محالات العقول وجائزاتها، فالسمع يجيء بالثاني لا بالأول، فالسمع يجيء بما يعجز العقل عن إدراكه، ولا يستقل به، ولا يجيء بما يعلم العقل إحالته .

والأكثر الذين وافقوا جهماً وأبا الهذيل على هذا الأصل، فرقوا بين الماضي والمستقبل، وقالوا : الماضي قد دخل في الوجود بخلاف المستقبل، والممتنع إنما هو دخول على ما لا يتناهى في الوجود، لا تقدير دخوله شيئاً بعد شيء . قالوا : وهذا نظير أن يقول القائل : لا أعطيك درهماً إلا وأعطيك بعده درهماً آخر، فهذا ممكن، والأول نظير أن يقول : لا أعطيك درهماً إلا وأعطيك قبله درهماً، فهذا محال، وهؤلاء عندهم وجود ما لا يتناهى في الماضي [محال]، ووجوده في المستقبل واجب، ونازعهم في ذلك آخرون وقالوا : بل الأمر في الماضي كهو في المستقبل، ولا فرق بينهما، بل الماضي والاستقبال أمر نسبي، فكل ما يكون مستقبلاً يصير ماضياً، وكل ماضٍ فقد كان مستقبلاً، فلا يعقل إمكان الدوام في أحد الطرفين، وإحالته في الطرف الآخر .

وقالوا : هذه مسألة دوام فاعلية الربّ تبارك وتعالى، وهو لم يزل رباً قادراً فعلاً، فإنه لم يزل حياً [عليماً] قديراً، ومن المحال أن يكون الفعل ممتنعاً

عليه لذاته، ثم ينقلب فيصير ممكناً لذاته من غير تجدد شيء، وليس للأول حدٌ محدود، حتى يصير الفعل ممكناً له عند ذلك الحد، ويكون قبله ممتنعاً عليه، فهذا القول تصوره كافٍ في الجزم بفساده، ويكفي في فساده أن الوقت الذي انقلب فيه الفعل من الإحالة الذاتية إلى الإمكان الذاتي، إما أن يصحح أن يفرض قبله وقت يمكن فيه الفعل أو لا يصحح .

فإن قلتم : لا يصحح، كان هذا تحكماً غير معقول، وهو من جنس الهوس، وإن قلتم : يصحح، قيل : وكذلك ما يفرض قبله لا إلى غاية، فما من زمن محقق أو مقدر إلا والفعل ممكن فيه، وهو صفة كمال وإحسان ومتعلق حمد الرب [تعالى] وربوبيته وملكوته وهو لم يزل رباً حميداً مَلِكاً قادراً، لم تتجدد له هذه الأوصاف، كما أنه لم يزل حياً مريداً عليماً . والحياة والعلم والإرادة والقدرة تقتضي آثارها ومتعلقاتها، فكيف يعقل حيّ قدير عليم مريد ليس له مانع ولا قاهر يقهره يستحيل عليه أن يفعل شيئاً البتة ؟

فكيف يجعل هذا أصلاً [من] أصول الدين ويجعل معياراً على ما أخبر الله سبحانه به رسوله، ويفرق به بين جائزات العقول ومحالاتها ؟ فإذا كان هذا شأن الميزان، فكيف يستقيم الموزون به، وأما قول من فرق بأن الماضي قد دخل في الوجود [دون المستقبل، فكلام لا تحقيق وراءه، فإن الذي يحصره الوجود] من الحركات هو المتناهي، ثم يعدم فيصير ماضياً، كما كان معدوماً لما كان مستقبلاً . فوجوده بين عديمين، وكلما انقضت جملة حدثت بعدها جملة أخرى، فالذي صار ماضياً هو بعينه الذي كان مستقبلاً، فإن دَلَّ الدليل على امتناع ما لا يتناهى شيئاً قبل شيء، فهو بعينه، دالٌّ على امتناعه شيئاً بعد شيء .

وأما تفريقكم بقولكم : المستقبل نظير قوله : ما أعطيك درهماً إلا وأعطيك بعده درهماً فهذا ممكن . والماضي نظير قوله : ما أعطيك درهماً إلا وأعطيك قبله درهماً، فهذا الفرق فيه تلبيس لا يخفى، وليس بنظير ما نحن فيه، بل نظيره أن يقول : ما أعطيك درهماً إلا وقد تقدم مني إعطاء درهم قبله . فهذا ممكن الدوام في الماضي على حدِّ إمكانه في المستقبل، ولا فرق في العقل

الصحيح بينهما البتة، ولما [لم] يجد الجهم وأبو الهذيل وأتباعهما بين الأمرين فرقاً قالوا : بوجوب تناهي الحركات في المستقبل كما يجب ابتداءها عندهم في الماضي .

وقال أهل الحديث : بل هما سواء في الإمكان والوقوع، ولم يزل الرب سبحانه [وتعالى] فعلاً لما يريد، ولم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال منعوتاً بنعوت الجلال، وليس المتمكن من الفعل كل وقت كالذي لا يمكنه الفعل إلا في وقت معين، وليس من يخلق كمن لا يخلق، ومن يحسن كمن لا يحسن، ومن يدبر الأمر كمن لا يدبر، وأي كمال في أن يكون رب العالمين معطلاً عن الفعل في مدد مقدرة، أو محققة لا تنتهي، يستحيل منه الفعل، وحقيقة ذلك أنه لا يقدر عليه .

وإن أبيت هذا الإطلاق وقلتم : إن المحال لا يوصف بكونه غير مقدور عليه، فجمعتم بين محالين : الحكم بإحالة الفعل من غير موجب لإحالاته، وانقلابه من الإحالة الذاتية إلى الإمكان الذاتي من غير تجدد سبب، وزعمتم أن هذا هو الأصل الذي يثبتون به وجود الصانع، وحدوث العالم، وقيامه الأبدان، فجنيتم على العقل والشرع، والربُّ تعالى لم يزل قادراً على الفعل والكلام بمشيئته، ولم يزل فعلاً لما يريد، ولم يزل رباً محسناً .

والمقصود : أن القول بفناء الجنة والنار قول مبتدع لم يقله أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا أحد من أئمة المسلمين . والذين قالوه إنما تلقوه عن قياس فاسد اشتبه أصله على كثير من الناس، فاعتقدوه حقاً، وبنوا عليه القول بخلق القرآن، ونفي الصفات، وقد ذلَّ القرآن والسنة والعقل الصريح على أن كلمات الله وأفعاله لا تنتهي، ولا تنقطع بآخر، ولا تحدُّ بأول قال الله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان : ٢٧] .

فأخبر عن عدم نفاذ كلماته لعزته وحكمته، وهذان وصفان ذاتيان له سبحانه [وتعالى] لا يكون إلا كذلك .

وذكر ابن أبي حاتم في « تفسيره » عن سليمان بن عامر قال : سمعت الربيع بن أنس يقول : إن مثل علم العباد كلهم في علم الله عز وجل كقطرة من هذه [البحور] كلها، وقد أنزل الله سبحانه [وتعالى] في ذلك ﴿ ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام ﴾ الآية .

وقوله : ﴿ قُلْ لو كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ الآية يقول سبحانه [وتعالى] لو كان البحر مداداً لكلمات الله، والشجر كلها أقلامٌ لانكسرت الأقلام، وفني ماء البحر، وكلمات الله تعالى باقية لا يفنيها شيء ، لأن أحداً لا يستطيع أن يقدر قدره ولا يثنى عليه كما ينبغي، بل هو كما أثنى على نفسه، إن ربنا كما يقول وفوق ما يقول، ثم إن مثل نعيم الدنيا أوله وآخره في نعيم الآخرة كحبة من خردل في خلال الأرض كلها .

فصل

وأما أبدية النار ودوامها فقال فيها شيخ الإسلام : فيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عند التابعين، قلت ها هنا أقوال سبعة :

أحدها : أن من دخلها لا يخرج منها أبداً ، بل كل من دخلها مخلد فيها أبد الآباد، وهذا قول الخوارج والمعتزلة .

والثاني : أن أهلها يعذبون فيها مدة، ثم تنقلب عليهم، وتبقى طبيعة نارية لهم، يتلذذون بها لموافقته لطبيعتهم، وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي .

قال في « فصوصه » : الثناء بصدق الوعد لا بصدق الوعيد، والحضرة الإلهية تطلب الثناء المحمود بالذات، فيثنى عليها بصدق الوعد، لا بصدق

الوعد، بل بالتجاوز ﴿ فلا تحسبن الله مُخلفاً وَعِدِهِ رَسَلَهُ ﴾ [إبراهيم : ٤٧]
 لم يقل : وعيده، بل قال : ﴿ ونتجاوزُ عن سيئاتهم ﴾ [الأحقاف : ١٦] ، مع
 أنه توعد على ذلك، وأثنى على إسماعيل بأنه كان صادق الوعد، وقد زال
 الإمكان في حقِّ الحقِّ، لما فيه من طلب المرجح :

فلم يبقَ إلا صادقُ الوعدِ وحدَه وما لوعيدِ الحقِّ عيُنُ تعايُنُ
 وإن دخلوا دارَ الشقاءِ فإنَّهم على لذةٍ فيها نعيمٌ مُبايُنُ
 نعيمُ جنانِ الخُلْدِ والأمرُ واحدٌ وبينهما عندَ التجلي تبايُنُ
 يُسمى عذاباً من عُذوبةِ طَعْمِهِ وذاك له كالقشرِ والقشرُ صايُنُ^(١)

وهذا في طرف، والمعتزلة الذين يقولون : لا يجوز على الله أن يخلف
 وعيده، بل يجب عليه تعذيب من توعد به بالعذاب في طرف، فأولئك عندهم لا
 ينجو من النار من دخلها أصلاً، وهذا عنده لا يعذب بها أحدٌ أصلاً. والفريقان
 مخالفان لما علم بالاضطرار أن الرسول جاء به، وأخبر به عن الله عزَّ وجلَّ .

الثالث : قول من يقول : إن أهلها يعذبون فيها إلى وقت محدود، ثم
 يخرجون منها، ويخلفهم فيها قوم آخرون، وهذا القول حكاه اليهود للنبي ﷺ
 فأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالى في القرآن فيه :

فقال تعالى : ﴿ وقالوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَياماً معدودةً قل أتخذتم عندَ الله
 عهداً فلنْ يُخلفَ اللهُ عهدَهُ أم تقولونَ على الله ما لا تعلمون * بلى من كَسَبَ
 سيئَةً وأحاطتْ به خطيئَتُهُ فأولئك أصحابُ النارِ هم فيها خالدون ﴾ [البقرة :
 ٨٠ - ٨١] .

وقال تعالى : ﴿ ألم ترَ إلى الَّذِينَ أُوتُوا نصيباً من الكتابِ يُدعونَ إلى
 كتابِ اللهِ ليحكمَ بينهم ثم يتولى فريقٌ منهم وهم معرضون * ذلكَ بأنهم قالوا
 لن نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَياماً معدوداتٍ وعرَّهم في دينهم ما كانوا يفترون ﴾ [آل
 عمران : ٢٣ - ٢٤] .

(١) «فصوص الحكم» ص ٩٣ - ٩٤ . تعليق : العفيفي .

فهذا القول إنما هو قول أعداء الله اليهود، فهم شيوخ أربابه والقائلين به . وقد دلّ القرآن والسُّنة وإجماع الصَّحابة والتابعين ، وأئمة الإسلام على فساده .

قال تعالى : ﴿ وما هم بخارجين من النار ﴾ [البقرة : ١٦٧] ، وقال : ﴿ وما هم منها بمُخرَجين ﴾ [الحجر : ٤٨] ، وقال : ﴿ كلِّمًا أرادوا أن يخرجوا منها من غمٍّ أعيدوا فيها ﴾ [الحج : ٢٢] .

وقال تعالى ﴿ لا يُقضى عليهم فيموتوا ولا يُخفف عنهم من عذابها ﴾ [فاطر : ٣٦] ، وقال تعالى : ﴿ ولا يدخلون الجنة حتى يلجَّ الجملُ في سمِّ الخياط ﴾^(١) [الأعراف : ٤٠] .

وهذا أبلغ ما يكون في الإخبار عن استحالة دخولهم الجنة .

الرابع : قول من يقول : يخرجون منها وتبقى ناراً على حالها ليس فيها أحد يعذب ، حكاه شيخ الإسلام ، والقرآن والسُّنة أيضاً يردان هذا القول كما تقدم .

الخامس : قول من يقول : بل تفتى بنفسها ، لأنها حادثة بعد أن لم تكن : وما ثبت حدوثه استحالة بقاءه وأبديته . وهذا قول جهم بن صفوان وشيعته ، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار .

السادس : قول من يقول : تفتى حياتهم وحركاتهم ويصيرون جماداً ، لا يتحركون ولا يحسون بألم . وهذا قول أبي الهذيل العلاف إمام المعتزلة ، طرداً لامتناع حوادث لا نهاية لها . والجنة والنار عنده سواء في هذا الحكم .

السابع : قول من يقول : بل يفنيها ربها وخالقها تبارك وتعالى ، فإنه جعل لها أمداً تنتهي إليه ثم تفتى ويزول عذابها .

قال شيخ الإسلام : وقد نقل هذا القول عن عمر ، وابن مسعود ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد وغيرهم . وقد روى عبد بن حميد - وهو من أجل علماء

(١) يلج : يدخل . سم الخياط : ثقب الإبرة .

الحديث - في «تفسيره» المشهور: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن قال: قال عمر: لو لبث أهل النار [في النار] كقدر رَمْلِ عَالِجٍ^(١)، لكان لهم يوم يخرجون فيه .

وقال : حدثنا حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن [حميد]، عن الحسن أن عمر بن الخطاب قال : لو لبث أهل النار في النار عدَدَ رَمْلِ عَالِجٍ^(١) لكان لهم يوم يخرجون فيه . ذكر ذلك في تفسير قوله [تعالى] : ﴿ لا بئسَ فيها أَعْقاباً ﴾^(٢) [النبأ: ٢٣] . فقد رواه عبد، وهو من الأئمة الحفاظ، وعلماء السنة عن هذين الجليلين : سليمان بن حرب، وحجاج بن منهال كلاهما عن حماد بن سلمة، وحسبك به، وحماد يرويه عن ثابت وحميد، وكلاهما [يرويه] عن الحسن . وحسبك بهذا الإسناد جلالة .

والحسن وإن لم يسمع من عمر، فإنما رواه عن بعض التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما رواه وجزم به، وقال : قال عمر بن الخطاب : ولو قدر أنه لم يحفظ عن عمر، فتداول هؤلاء الأئمة له غير مقابلين له بالإنكار والرد، مع أنهم ينكرون على من خالف السنة بدون هذا، فلو كان هذا القول عند هؤلاء الأئمة من البدع المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأئمة، لكانوا أول منكر له .

قال : ولا ريب أن من قال هذا القول عن عمر، ونقله عنه إنما أراد بذلك جنس أهل النار الذين هم أهلها، فأما قوم أصيبوا بذنوبهم، فقد علم هؤلاء وغيرهم أنهم يخرجون منها، وأنهم لا يلبثون قدر رمل عالج، ولا قريباً منه .

ولفظ أهل النار لا يختص بالموحدين ، بل هو مختص بمن عداهم، كما قال [النبي] ﷺ : « أُمَّأُ أَهْلِ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا ، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا

(١) عالج : موضع في البادية كثير الرمل . على طريق مكة .
(٢) قوله تعالى ﴿ لا بئسَ فيها أَعْقاباً ﴾ ، ماكثين فيها دهوراً لا نهاية لها . والأعقاب : جمع حُقب ، والحُقبُ : جمع حُقبَةٍ . والحُقبُ : ثمانون سنة ، أو أكثر .

يَحْيُونَ»^(١) ولا يناقض هذا قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ ﴾ [الحجر : ٤٨] .

بل ما أخبر الله به هو الحق والصدق الذي لا يقع خلافه، لكن إذا انقضى أجلها وفنيت كما تنفى الدنيا لم تبق ناراً ولم يبق فيها عذاب . قال أرباب هذا القول :

في « تفسير » علي بن أبي طلحة الوالبي ، عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام : ١٢٨] . قال : لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه، ولا ينزلهم جنة ولا ناراً .

قالوا : وهذا الوعيد في هذه الآية ليس مختصاً بأهل القبلة، فإنه سبحانه قال : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَنَا لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ . وكذلك نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام : ١٢٨ - ١٢٩] .

وأولياء الجن من الإنس يدخل فيه الكفار قطعاً، فإنهم أحق بموالاتهم من عصاة المسلمين، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف : ٢٧] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ [النحل : ٩٩ - ١٠٠] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ [الأعراف : ١٠١] .

(١) أخرجه مسلم (١٨٥) في الإيمان : باب (٨٢) إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، وأحمد ٥/٣ و١١ .

وقال تعالى : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ [الكهف : ٥٠] .

وقال تعالى : ﴿ فَقاتلوا أولياءَ الشيطانِ ﴾ [النساء : ٧٦] .

وقال تعالى : ﴿ أولئك حزبُ الشيطانِ [ألا إنَّ حزبَ الشيطانِ همُ الخاسِرُونَ] ﴾ [المجادلة : ١٩] .

وقال تعالى : ﴿ وإنَّ الشياطينَ لُيُوحُونَ إلی أولیائهم لیجادلوكم وإنَّ أطمعتوهم إنكم لمشركون ﴾ [الأنعام : ١٢١] . فلاستثناء وقع في الآية التي أخبرت عن دخول أولياء الشياطين النار .

فمن ها هنا قال ابن عباس إنه لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه قالوا : وقول من قال إن « إلا » بمعنى سوى، أي : سوى ما شاء الله أن يزيدهم من أنواع العذاب وزمنه، لا تخفى منافرة للمستثنى والمستثنى منه، وإن الذي يفهمه المخاطب : مخالفة ما بعد « إلا » لما قبلها .

قالوا : وقول من قال : إنه لإخراج ما قبل دخولهم إليها من الزمان، كزمان البرزخ والموقف، ومدة الدنيا أيضاً ، لا يساعد عليه وجه الكلام، فإنه استثناء من جملة خبرية مضمونها : أنهم إذا دخلوا النار لبثوا فيها مدة دوام السماوات والأرض إلا ما شاء الله .

وليس المراد الاستثناء قبل الدخول، هذا ما لا يفهمه المخاطب، ألا ترى أنه سبحانه يخاطبهم بهذا في النار حين يقولون : ﴿ ربَّنَا استمتعْ بعضنا ببعضِ وبلغنا أجلنا الذي أجلتْ لنا ﴾ فيقول لهم حينئذ : ﴿ النارُ مثواكم خالدينَ فيها إلا ما شاء اللهُ ﴾ [الأنعام : ١٢٨] .

وفي قولهم : ﴿ ربَّنَا استمتعْ بعضنا ببعضِ وبلغنا أجلنا الذي أجلتْ لنا ﴾ نوع اعتراف واستسلام وتجسر، أي استمتع الجن بنا، واستمتعنا بهم، فاشتركتنا في الشرك ودواعيه وأسبابه، وآثرنا الاستمتاع على طاعتك وطاعة رسلك، وانقضت آجالنا ، وذهبت أعمارنا في ذلك، ولم نكسب فيها رضاك . وإنما كان غاية أمرنا في مدة آجالنا استمتاع بعضنا ببعض .

فتأمل ما في هذا من الاعتراف بحقيقة ما هم عليه، وكيف بدت لهم تلك الحقيقة ذلك اليوم، وعلموا أن الذي كانوا فيه في مدة آجالهم، هو حظهم من استمتاع بعضهم ببعض، ولم يستمتعوا بعبادة ربهم، ومعرفة وتوحيده، ومحبه وإيثار مرضاته .

وهذا من نمط قولهم : ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ . فاعترفوا بذنبهم ﴾ [الملك : ١٠ - ١١] وقوله : ﴿ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ ﴾ [القصص : ٧٥] ، ونظائره . والمقصود أن قوله ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ عائد إلى هؤلاء المذكورين مختصاً بهم ، أو شاملاً لهم ولعصاة الموحدين ، وأما اختصاصه بعصاة المسلمين دون هؤلاء فلا وجه له .

ولما رأَت طائفة ضعف هذا القول، قالوا : الاستثناء يرجع إلى مدة البرزخ والموقف . وقد تبين ضعف هذا القول، ورأت طائفة أخرى أن الاستثناء يرجع إلى نوع آخر من العذاب غير النار .

قالوا : والمعنى : أنكم في النار أبداً إلا ما شاء الله أن يعذبكم بغيرها، وهو الزمهير . وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا . لِلطَّاغِينَ مَابًا . لَا بَشِيرَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ [النبأ : ٢١ - ٢٣] .

قالوا : والأبد : لا يقدر بالأحقاب .

وقد قال ابن مسعود في هذه الآية : ليأتين على جهنم زمان ليس فيها أحد، وذلك بعدما يلبثون فيها أحقاباً، وعن أبي هريرة مثله، حكاه البغوي عنهما . ثم قال : ومعناه عند أهل السنة إن ثبت : أنه لا يبقى فيها أحد من أهل الإيمان .

قالوا : قد ثبت ذلك عن أبي هريرة وابن مسعود وعبدالله بن عمرو، وقد سأل حرب إسحاق بن راهويه عن هذه الآية ، فقال : سألت إسحاق قلت : قول الله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ [هود : ١٠٧] فقال : أتت هذه الآية على كل وعيد في القرآن .

حدثنا عبيدالله بن معاذ، حدثنا معتمر بن سليمان قال : قال أبي : حدثنا أبو نضرة، عن جابر، أو أبي سعيد، أو بعض أصحاب النبي ﷺ قال : أتت هذه الآية على كل وعيد في القرآن كله : ﴿إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد﴾ [هود : ١٠٧] .

قال المعتمر: قال: أتى [على] كل وعيد في القرآن. حدثنا عبيدالله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي بلخ سمع عمرو بن ميمون يحدث عن عبدالله ابن عمرو، قال : لياتين على جهنم يوم تصطفق فيه أبوابها، ليس فيها أحد، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقاباً.

حدثنا عبيدالله، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يحيى بن أيوب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال : ما أنا بالذي لا أقول إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد، وقرأ : ﴿فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق﴾ [هود : ١٠٦] .

قال عبيدالله : كان أصحابنا يقولون : يعني به الموحدون . حدثنا أبو معن، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا شعبة، عن سليمان [التميمي]، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبدالله، أو بعض أصحابه في قوله : ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك﴾ [هود : ١٠٧] . قال هذه الآية [تأتي] على القرآن كله . وقد حكى ابن جرير^(١) هذا القول في «تفسيره» عن جماعة من السلف، فقال : وقال آخرون : عنى بذلك أهل النار، وكل من دخلها . ذكر من قال ذلك، ثم ذكر الآثار التي نذكرها .

وقال عبد الرزاق : حدثنا ابن التيمي، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن جابر أو أبي سعيد، أو عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله : ﴿إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد﴾ قال : هذه الآية تأتي على القرآن كله، يقول حيث كان في القرآن خالدين فيها تأتي عليه . قال : وسمعت أبا مجلز يقول : جزاؤه جهنم، فإن شاء الله عز وجل تجاوز عن عذابه .

(١) ابن جرير ١١٨/١٢ .

ريب، وهو لا ينفي انقطاعها وفناء عذابها، وأكلها لمن فيها، فإنهم يعذبون فيها دائماً ما دامت كذلك، وما هم منها بمخرجين، فالحديث دلٌّ على أمرين :

أحدهما : أن بعض الأشقياء إن شاء الله أن يخرجهم من النار وهي نار فعل، وأن الاستثناء إنما هو فيما بعد دخولها، لا فيما قبله، وعلى هذا، فيكون معنى الاستثناء إلا ما شاء ربك من الأشقياء، فإنهم لا يخلدون فيها، ويكون الأشقياء نوعين .

نوعاً يخرجون منها، ونوعاً يخلدون فيها، فيكونون من الذين شقوا أولاً، ثم يصيرون من الذين سعدوا، فتجتمع لهم الشقاوة والسعادة في وقتين، قالوا : وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً . لِلطَّاغِينَ مآباً . لا يَبْتَئِنَ فِيهَا أَحْقَاباً . لا يذوقونَ فِيهَا برداً ولا شراباً . إلا حميماً وغساقاً . جزاءً وفاقاً . إنهم كانوا لا يرجون حساباً . وكذبوا بآياتنا كذباً ﴾ [النبأ : ٢١ - ٢٨] فهذا صريح في وعيد الكفار المكذبين بآياته، ولا يقدر الأبدى بمدة - لا أحقاب ولا غيرها - كما لا يقدر به القديم، ولهذا قال عبد الله بن عمرو: فيما رواه شعبة، عن أبي بلج، سمع عمرو بن ميمون يحدث عنه: ليأتينَّ على جهنم يوم تصفَّقُ فيه أبوابها ليس فيها أحدٌ، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقاباً.

فصل

والذين قطعوا بدوام النار لهم ست طرق:
أحدها: اعتقاد الإجماع، فكثير من الناس يعتقد أن هذا مجمع عليه بين الصحابة والتابعين لا يختلفون فيه، وأن الاختلاف فيه حادث، وهو من أقوال أهل البدع.

الطريق الثاني: أن القرآن دل على ذلك دلالة قطعية، فإنه سبحانه وتعالى أخبر أنه عذاب مقيم، وأنه لا يفتر عنهم، وأنه لن يزيدهم إلا عذاباً، وأنهم خالدون فيها أبداً، وما هم بخارجين من النار، وما هم منها بمخرجين، وأن الله حرم الجنة على الكافرين، وأنهم لا يدخلون الجنة حتى يلجَّ الجملُ في سمِّ الخياط، وأنهم لا يقضى عليهم فيموتوا، ولا يخفف عنهم من

عذابها، وأن عذابها كان غراماً، أي: مقيماً لازماً. قالوا: وهذا يفيد القطع بدوامه واستمراره.

الطريق الثالث: [أن] السنة المستفيضة أخبرت بخروج من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان دون الكفار، وأحاديث الشفاعة من أولها إلى آخرها صريحة بخروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكم مختص بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختص الخروج بأهل الإيمان.

الطريق الرابع: أن الرسول وقفنا على ذلك [و]علمناه من دينه بالضرورة من غير حاجة بنا إلى نقل معين، كما علمنا من دينه دوام الجنة وعدم فنائها.

الطريق الخامس: أن عقائد السلف وأهل السنة مصرحة بأن الجنة والنار مخلوقتان، وأنهما لا تفتيان، بل هما دائمتان، وإنما يذكران فناءهما عن أهل البدع.

الطريق السادس: أن العقل يقضي بخلود الكفار في النار، وهذا مبني على قاعدة وهي: أن المعاد وثواب النفوس المطيعة، وعقوبة النفوس الفاجرة هل هو مما يعلم بالعقل، أو لا يعلم إلا بالسمع؟ فيه طريقتان لنظار المسلمين، وكثير منهم يذهب إلى أن ذلك يعلم بالعقل مع السمع، كما دل عليه القرآن في غير موضع، كإنكاره [سبحانه] على من زعم أنه يسوي بين الأبرار والفجار، في المحيا والممات، وعلى من زعم أنه خلق خلقه عبثاً، وأنهم إليه لا يرجعون، وأنه يتركهم سدى، أي: لا يشيهم ولا يعاقبهم، وأن ذلك يقدح في حكمته وكماله، وأنه نسبه إلى ما لا يليق به، وربما قرره بأن النفوس البشرية باقية، واعتقاداتها وإرادتها صفة لازمة لها لا تفارقها وإن ندمت عليها، لما رأت العذاب، فلم تندم عليها لقبحها وكراهة ربها لها، بل لو فارقها العذاب رجعت كما كانت أولاً. قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَذِبَ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا لَمَا نُهَوُا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧ - ٢٨].

فهؤلاء قد ذاقوا العذاب، وياشروه، ولم يزل سببه ومقتضيه من نفوسهم، بل خبثها وكفرها قائم بها، لم يفارقها بحيث لو ردُّوا لعادوا كفاراً كما كانوا، وهذا يدل على أن دوام تعذيبهم يقضي به العقل، كما جاء به السَّمع.

قال أصحاب الفناء، بالكلام على هذه الطرق: نبين الصواب في هذه

المسألة.

فأما الطريق الأول: فالإجماع الذي ادعيتموه غير معلوم، وإنما يظنّ الإجماع في هذه المسألة من لم يعرف النزاع - وقد عرف النزاع فيها قديماً وحديثاً - بل لو كلف مدعي الإجماع أن ينقل عن عشرة من الصحابة فما دونهم إلى الواحد أنه قال: إن النار لا تفتنى أبداً، لم يجد إلى ذلك سبيلاً.

ونحن قد نقلنا عنهم التصريح بخلاف ذلك فأوجدوا لنا عن واحد منهم خلاف ذلك، بل التابعون حُكي عنهم هذا وهذا، قالوا: والإجماع المعتد به نوعان متفق عليهما، ونوع ثالث مختلف فيه، ولم يوجد واحد منها في هذه المسألة.

النوع الأول: ما يكون معلوماً من ضرورة الدين: كوجوب أركان

الإسلام، وتحريم المحرمات الظاهرة.

الثاني: ما ينقل عن أهل الاجتهاد التصريح بحكمه.

الثالث: أن يقول بعضهم القول، وينتشر في الأمة، ولا ينكره أحد، فأين معكم واحد من هذه الأنواع، ولو [أن] قائلاً ادعى الإجماع من هذه الطرق واحتج بأن الصحابة صحَّ عنهم ذلك ولم ينكر أحد منهم عليه؛ لكان أسعد بالإجماع منكم.

قالوا: وأما الطريق الثاني: وهو دلالة القرآن على بقاء النار وعدم

فنائها، فأين في القرآن دليل واحد يدل على ذلك؟ نعم، الذي دلَّ عليه القرآن أن الكفار خالدين في النار أبداً، وأنهم غير خارجين منها، وأنهم لا يفتَّر عنهم عذابها، وأنهم لا يموتون فيها، وأن عذابهم فيها مقيم، وأنه غرام لازم لهم، وهذا كلُّه مما لا نزاع فيه بين الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين،

وليس هذا مورد النزاع، وإنما النزاع في أمر آخر، وهو: أنه هل النار أبدية أو مما كتب عليها الفناء؟ وأما كون الكفار لا يخرجون منها، ولا يفتّر عنهم من عذابها، ولا يقضي عليهم فيموتوا، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط، فلم يختلف في ذلك الصحابة ولا التابعون، ولا أهل السنة، وإنما خالف في ذلك، من قد حكينا أقوالهم من اليهود والاتحادية، وبعض أهل البدع. وهذه النصوص وأمثالها تقتضي خلودهم في دار العذاب ما دامت باقية، ولا يخرجون منها مع بقائها البتة، كما يخرج أهل التوحيد منها مع بقائها. فالفرق بين من يخرج من الحبس - وهو حبس على حاله - وبين من يبطل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه.

قالوا: وأما الطريق الثالث: وهو مجيء السنة المستفيضة بخروج أهل الكبائر من النار دون أهل الشرك، فهي حق لا شك فيه، وهي إنما تدل على ما قلناه من خروج الموحدين منها، وهي دار عذاب لم تفتن، ويبقى المشركون فيها ما دامت باقية، والنصوص دلت على هذا [وعلى هذا].

قالوا: وأما الطريق الرابع: وهو أن رسول الله ﷺ وقفنا على ذلك ضرورة، فلا ريب أنه من المعلوم من دينه بالضرورة، أن الكفار باقون فيها ما دامت باقية، هذا معلوم من دينه بالضرورة، وأما كونها أبدية لا انتهاء لها ولا تفتن كالجنة، فأين في القرآن والسنة دليل واحد يدل على ذلك؟

قالوا: وأما الطريق الخامس: وهو أن في عقائد أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان لا تفتيان أبداً. فلا ريب أن القول بفنائهما قول أهل البدع من الجهمية والمعتزلة. وهذا القول لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أحد من أئمة المسلمين، وأما فناء النار وحدها فقد أوجدنا لكم من قال به من الصحابة، وتفريقهم بين الجنة والنار، فكيف يكون القول به من أقوال أهل البدع، مع أنه لا يعرف عن أحد من أهل البدع التفریق بين الدارين، فقولكم: إنه من أقوال أهل البدع كلام من لا خبرة له بمقالات بني آدم، وآرائهم واختلافهم.

قالوا: والقول الذي يُعدُّ من أقوال أهل البدع، ما خالف كتاب الله، أو

سنة رسوله، أو إجماع الأمة، إما الصحابة أو من بعدهم، وإما قول يوافق الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، فلا يعد من أقوال أهل البدع وإن دانوا به واعتقدوه، فالحق يجب قبوله ممن قاله، والباطل يجب رده على من قاله، وكان معاذ بن جبل [يقول] الله حكم قسط، هلك المرتابون، إن من ورائكم فتناً يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن حتى يقرؤه المؤمن والمنافق، والمرأة والصبي، والأسود والأحمر، فيوشك أحدكم أن يقول: قرأت القرآن، فما أظن أن يتبعوني حتى أبتدع لهم غيره، فإن كل بدعة ضلالة، وإياكم وزينة الحكيم فإن الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة، وإن المنافق قد يقول: كلمة الحق فتلقوا الحق عن جاء به، فإن على الحق نورا، قالوا: وكيف زينة الحكيم؟ قال: هي الكلمة تروءكم وتنكرونها، وتقولون: ما هذه؟ فاحذروا زيغته، ولا يصدنكم عنه، فإنه يوشك أن يفيء، وأن يراجع الحق، وإن العلم والإيمان مكانهما إلى يوم القيامة.

فالذي أخبر به أهل السنة في عقائدهم، هو الذي دل عليه الكتاب والسنة، وأجمع عليه السلف: أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن أهل النار لا يخرجون منها، ولا يخفف عنهم عذابها، ولا يفتّر عنهم، وأنهم خالدون فيها، ومن ذكر منهم أن النار لا تنفئ أبداً، فإنما قاله لظنه أن بعض أهل البدع قال بفنائها، ولم يبلغه تلك الآثار التي تقدم ذكرها [قالوا]: وأما حكم العقل بتخليد أهل النار فيها، فأخبار عن العقل بما ليس عنده، فإن المسألة من المسائل التي لا تعلم إلا بخبر الصادق.

وأما أصل الثواب والعقاب: فهل يعلم بالعقل مع السمع، أو لا يعلم إلا بالسمع وحده ففيه قولان لنظار المسلمين من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، والصحيح أن العقل دل على المعاد والثواب والعقاب إجمالاً، وإما تفصيلاً فلا يعلم إلا بالسمع، ودوام الثواب والعقاب مما لا يدل عليه العقل بمجرد، وإنما علم بالسمع، وقد دل السمع دلالة قطعية على دوام ثواب المطيعين، وأما عقاب العصاة فقد دل السمع أيضاً دلالة قاطعة على انقطاعه في حق الموحددين، وأما دوامه وانقطاعه في حق الكفار، فهذا معترك النزال، فمن كان السمع من جانبه فهو أسعد بالصواب. وبالله التوفيق.

فصل

ونحن نذكر الفرق بين دوام الجنة والنارِ شرعاً وعقلاً وذلك يظهر من وجوه:

أحدها: أن الله سبحانه وتعالى أخبر ببقاء نعيم أهل الجنة ودوامه، وأنه لا نفاذ له ولا انقطاع، وأنه غير مجذوذٍ، وأما النار فلم يخبر عنها بأكثر من خلود أهلها فيها، وعدم خروجهم منها، وأنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، وأنها مؤصدةٌ عليهم، وأنهم كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدها فيها، وأن عذابها لازم لهم، وأنه مقيم عليهم لا يفتر عنهم، والفرق بين الخبرين ظاهر.

الوجه الثاني: أن النار قد أخبر سبحانه [وتعالى] في ثلاث آيات عنها مما يدل على عدم أبديتها. الأولى: قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ [إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ]﴾ [الأنعام: ١٢٨]. الثانية: قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ [إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ]﴾ [هود: ١٠٧].

الثالثة: قوله: ﴿لَا بُشَيْنَ فِيهَا أَحْقَاباً﴾ [النبأ: ٢٣]. ولولا الأدلة القطعية الدالة على أبدية الجنة ودوامها لكان حكم الاستثناءين في الموضوعين واحداً، كيف وفي الآيتين من السياق ما يفرق بين الاستثناءين، فإنه قال في أهل النار: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، فعلمنا أنه سبحانه [وتعالى] يريد أن يفعل فعلاً لم يخبرنا به، وقال في أهل الجنة: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ﴾ [هود: ١٠٨] فعلمنا أن هذا العطاء والنعيم غير مقطوع عنهم أبداً. فالعذاب مؤقت معلق، والنعيم ليس بمؤقت ولا معلق.

الوجه الثالث: أنه قد ثبت أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيراً قطُّ من المعذبين الذين يخرجهم الله من النار، وأما النار فلا يدخلها من لم يعمل سوءاً قطُّ، ولا يعذب بها إلا من عصاه.

الوجه الرابع: أنه قد ثبت أن الله سبحانه [وتعالى] ينشئ للجنة خلقاً آخر يوم القيامة يسكنهم إياها، ولا يفعل ذلك بالنار، وأما الحديث الذي ورد في «صحيح» البخاري في قوله: «وأما النار فينشئ الله لها خلقاً آخرين»^(١) فغلط وقع من بعض الرواة انقلب عليه الحديث، وإنما هو ما ساقه البخاري في الباب نفسه. «وأما الجنة فينشئ الله لها خلقاً آخرين»^(٢) وذكره البخاري رحمه الله مبيناً أن الحديث انقلب لفظه على من رواه بخلاف هذا، فذكر هذا وهذا، والمقصود أنه لا تقاس النار بالجنة في التأييد مع هذه الفروق. يوضحه:

الوجه الخامس: أن الجنة من موجب رحمته ورضاه، والنار من غضبه وسخطه، ورحمته سبحانه تغلب غضبه وتسبقه، كما في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. عنه رضي الله عنه أنه قال: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده موضوع على العرش أن رحمتي تغلب غضبي»^(٣)، وإذا كان رضاء قد سبق غضبه، وهو يغلبه كان التسوية بين ما هو من موجب رضاء، وما هو من موجب غضبه ممتنعاً يوضحه:

الوجه السادس: أن ما كان بالرحمة وللرحمة، فهو مقصود لذاته قصد الغايات، وما كان من موجب الغضب والسخط، فهو مقصود لغيره قصد الوسائل، فهو مسبوق ومغلوب مراد لغيره، وما كان بالرحمة فغالب سابق مراد لنفسه يوضحه:

الوجه السابع: وهو أنه سبحانه قال: للجنة: «أنت رحمتي أرحم

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤٩) في التوحيد: باب (٢٥) ما جاء في قول الله تعالى ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٨٤) في التوحيد: باب (٧) قول الله ﴿وهو العزيز الحكيم﴾، ومسلم (٣٨) في الإيمان.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٢١) في التوحيد: باب (٢٢) وكان عرشه على الماء، و(٣١٩٤) في بدء الخلق: باب (٥٩)، ومسلم (٢٧٥١) في التوبة: باب (٤) في سعة رحمة الله.

بك من أشياء» وقال للنار: «أنت عذابي أعذب بك من أشياء»^(١) وعذابه مفعول منفصل، وهو ناشيء عن غضبه، ورحمته ها هنا هي الجنة، وهي رحمة مخلوقة ناشئة عن الرحمة التي هي صفة الرحمن فيها هنا أربعة أمور رحمة هي وصفه سبحانه، وثواب منفصل هو ناشيء عن رحمته، وغضب يقوم به سبحانه، وعقاب منفصل ينشأ عنه، فإذا غلبت صفة الرحمة^(٢) صفة الغضب، فلأن يغلب ما كان بالرحمة لما كان بالغضب أولى وأحرى، فلا تقاوم النار التي نشأت عن الغضب الجنة التي نشأت عن الرحمة يوضحه:

الوجه الثامن: أن النار خلقت تخويفاً للمؤمنين، وتطهيراً للخاطئين والمجرمين، فهي طهرة من الخبث الذي اكتسبه النفس في هذا العالم، فإن تطهرت [ها هنا] بالتوبة النصوح، والحسنات الماحية، والمصائب المكفرة لم تحتج إلى تطهير هناك، وقيل لها مع جملة الطيبين: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طَبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. وإن لم تطهر في هذه الدار، ووافقت الدار الأخرى بدرنها ونجاستها وخبثها أدخلت النار طهرة لها، ويكون مكثها في النار بحسب زوال ذلك الدرن والخبث والنجاسة التي لا يغسلها الماء، فإذا تطهرت الطهر التام أخرجت من النار، والله سبحانه خلق عباده حنفاء، وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، فلو خلوا وفطروهم لما نشؤوا إلا على التوحيد، ولكن عرض لأكثر الفطر ما غيرها، ولهذا كان نصيب النار أكثر من نصيب الجنة، وكان هذا التغيير مراتب لا يحصيها إلا الله، فأرسل الله رسوله، وأنزل كتبه يذكر عباده بفطرته التي فطروهم عليها، فعرف الموفقون الذين سبقت لهم من الله الحسنى صحة ما جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب بالفطرة الأولى، فتوافق عندهم شرع الله ودينه الذي أرسل به رسله وفطرته التي فطروهم عليها، فمنعتهم الشريعة المنزلة، والفطرة المكملة، أن

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤٩) في التوحيد: باب (٢٥) ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، ومسلم (٢٨٤٦) (٣٤) في الجنة: باب (١٣) النار يدخلها الجبارون.

(٢) في الأصل: «الرحمن».

تكتسب نفوسهم خبثاً ونجاسة ودرناً يعلق بها ولا يفارقها، بل كلما ألمَّ بهم شيء من ذلك ومسهم طائف من الشيطان أغاروا عليه بالشرعة والفترة، فأزالوا موجبه وأثره، وكَمَّل لهم الرب تعالى ذلك بأقضية يقضيها لهم مما يحبون أو يكرهون، تمحص عنهم تلك الآثار التي شوشت الفطرة، فجاء مقتضى الرحمة، فصادف مكاناً قابلاً مستعداً لها ليس فيه شيء يدافعه، فقال: ها هنا أمرت، وليس لله سبحانه غرض في تعذيب عباده بغير موجب، كما قال تعالى: ﴿ما يفعلُ اللهُ بعذابكم إنْ شكرتم وآمتممَ وكانَ اللهُ شاكراً عليماً﴾ [النساء: ١٤٧]، واستمر الأتقياء مع تغيير الفطرة، ونقلها مما خلقت عليه إلى ضده، حتى استحکم الفساد وتمَّ التغيير، فاحتاجوا إلى إزالة ذلك إلى تغيير آخر، وتطهير ينقلهم إلى الصِّحة حيث لم تنقلهم آيات الله المتلوة، والمخلوقة وأقداره المحبوبة والمكروهة في هذه الدار، فأتاح لهم آيات آخر وأقضية، وعقوبات فوق التي كانت في الدنيا تستخرج ذلك الخبث، والنجاسة التي لا تزول بغير النار، فإذا زال موجب العذاب وسببه؛ زال العذاب، وبقي مقتضى الرحمة لا معارض له، فإن قيل: هذا حق، ولكن سبب التعذيب لا يزول إلا إذا كان السبب عارضاً: كمعاصي الموحدين، أما إذا كان لازماً: كالكفر والشرك، فإن أثره لا يزول كما لا يزول السبب، وقد أشار سبحانه إلى هذا المعنى بعينه في مواضع من كتابه، منها: قوله تعالى: ﴿ولو رُذِّوا لعادوا لِمَا نُهوا عنه﴾ [الأنعام: ٢٨] فهذا إخبار بأن نفوسهم [وطبعائهم] لا تقتضي غير الكفر والشرك، وأنها غير قابلة للإيمان أصلاً. ومنها قوله [تعالى]: ﴿ومنْ كانَ في هذه أعمى فهوَ في الآخرة أعمى وأضلُّ سبيلاً﴾ [الإسراء: ٧٢] فأخبر سبحانه أن ضلالهم وعماهم عن الهدى دائم لا يزول، حتى مع معاينة الحقائق التي أخبرت بها الرسل، وإذا كان العمى والضلال لا يفارقهم، فإن موجبه وأثره ومقتضاه لا يفارقهم. ومنها: قوله تعالى: ﴿ولو علمَ اللهُ فيهم خيراً لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولوا وهو مُعرضون﴾ [الأنفال: ٢٣] وهذا يدل على أنه ليس فيهم خير يقتضي الرحمة، ولو كان فيهم خير لما ضيع عليهم أثره، ويدل على أنهم لا خير فيهم هناك أيضاً قوله: «أخرجوا من النار من كان في قلبه أدنى مثقال ذرة من

خير^(١) ولو كان عند هؤلاء أدنى أدنى مثقال ذرة من خير لخرجوا بها مع الخارجين .

قيل : لعمر الله : إن هذا لمن أقوى ما يتمسك به في المسألة ، وإن الأمر لكما قلتم ، وإن العذاب يدوم بدوام موجبه وسببه ، ولا ريب أنهم في الآخرة في عَمَى وضلال كما كانوا في الدنيا ، وبواطنهم خبيثة كما كانت في الدنيا ، والعذاب مستمر عليهم دائم ما داموا كذلك ، ولكن هل هذا الكفر والتكذيب والخبث أمر ذاتي لهم ، زواله مستحيل أم هو عارض طارئ على الفطرة قابل للزوال ؟ هذا حرف المسألة ، وليس بأيديكم ما يدل على استحالة زواله ، وأنه أمر ذاتي ، وقد أخبر سبحانه أنه فطر عباده على الحنيفة ، وأن الشياطين اجتالهم عنها ، فلم يفطروهم سبحانه على الكفر والتكذيب ، كما فطر الحيوان البهيم على طبيعته ، وإنما فطروهم على الإقرار بخالقهم ومحبه وتوحيده .

فإذا كان هذا الحق الذي قد فطروا عليه ، وخلقوا عليه قد أمكن زواله بالكفر والشرك الباطل ، فإمكان زوال الكفر والشرك الباطل بضده من الحق أولى وأحرى ، لا ريب أنهم لو ردوا على تلك الحال التي هم عليها لعادوا لما نهوا عنه ، ولكن من أين لكم أن تلك الحال لا تزول ، ولا تتبدل بنشأة أخرى ينشئهم فيها تبارك وتعالى إذا أخذت النار مأخذها منهم ، وحصلت الحكمة المطلوبة من عذابهم ، فإن العذاب لم يكن سدى ، وإنما كان لحكمة مطلوبة . فإذا حصلت تلك الحكمة لم يبق في التعذيب أمر يطلب ، ولا غرض يقصد ، والله سبحانه ليس يشتهي بعذاب عباده كما يشتهي المظلوم من ظالمه ، وهو لا يعذب عبده لهذا الغرض ، وإنما يعذبه طهرة له ورحمة به ، فعذابه مصلحة له ، وإن تألم به غاية الألم ، كما أن عذابه بالحدود في الدنيا مصلحة لأربابها .

(١) أخرجه البخاري (٢٢) في الإيمان : باب (١٥) تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ، ومسلم (١٨٤) في الإيمان : باب (٨٢) إثبات الشفاعة وإخراج الموحد من النار ، كلاهما عن أبي سعيد الخدري .

وقد سمّي الله سبحانه الحدّ عذاباً، وقد اقتضت حكمته سبحانه أن جعل لكل داء دواءً يناسبه، ودواء الداء العضال يكون من أشق الأدوية، والطبيب الشفيق يكوي المريض بالنار كيّاً بعد كيٍّ ليخرج منه المادة الرديئة الطارئة على الطبيعة المستقيمة، وإن رأى قطع العضو أصلح للعليل قطعه، وأذاقه أشدّ الألم. فهذا قضاء الربّ وقدره في إزالة مادة غريبة طرأت على الطبيعة المستقيمة بغير اختيار العبد، فكيف إذا طرأ على الفطرة السليمة مواد فاسدة باختيار العبد وإرادته؟

وإذا تأمل اللبيب شرع الربّ تبارك وتعالى، وقدره في الدنيا، وثوابه وعقابه في الآخرة وجد ذلك في غاية التناسب والتوافق، وارتباط ذلك بعضه ببعض، فإن مصدر الجميع عن علم تام، وحكمة بالغة، ورحمة سابعة، وهو سبحانه الملك الحقّ المبين، وملكه ملك رحمة وإحسان وعدل.

الوجه التاسع: أن عقوبته للعبد ليست لحاجته إلى عقوبته، ولا لمنفعة تعود إليه، ولا لدفع مضرة وألم يزول عنه بالعقوبة. بل يتعالى عن ذلك ويتنزه كما يتعالى عن سائر العيوب والنقائص، ولا هي عبث محض خال عن الحكمة والغاية الحميدة، فإنه أيضاً يتنزه عن ذلك ويتعالى عنه، فإما أن يكون من تمام نعيم أوليائه وأحبائه، وإما أن يكون من مصلحة الأشقياء ومداواتهم، أو لهذا ولهذا.

وعلى التقادير الثلاث: فالتعذيب أمر مقصود لغيره قصد الوسائل، لا قصد الغايات، والمراد من الوسيلة إذا حصل على الوجه المطلوب زال حكمها، ونعيم أوليائه، ليس متوقفاً في أصله، ولا في كماله على استمرار عذاب أعدائه ودوامه، ومصلحة الأشقياء ليست في الدوام والاستمرار، وإن كان في أصل التعذيب مصلحة لهم.

الوجه العاشر: أن رضا الربّ تبارك وتعالى ورحمته صفتان ذاتيتان له، فلا ينتهي لرضاه كما قال أعلم الخلق به: «سبحان الله وبحمده عدد خلقه،

ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته» (١). إذا كانت رحمته غلبت غضبه، فإن رضا نفسه أعلى وأعظم، فإن رضوانه أكثر من الجنات ونعيمها وكل ما فيها، وقد أخبر أهل الجنة أنه يحل عليهم رضوانه، فلا يسخط عليهم أبداً. وأما غضبه تبارك وتعالى وسخطه فليس من صفاته الذاتية التي يستحيل انفكاكه عنها بحيث لم يزل ولا يزال غضبان، والناس لهم في صفة الغضب قولان:

أحدهما: أنه من صفاته الفعلية القائمة به كسائر أفعاله.

والثاني: أنه صفة فعل منفصل عنه غير قائم به. وعلى القولين، فليس كالحياة والعلم والقدرة التي تستحيل مفارقتها له، والعذاب إنما ينشأ من صفة غضبه، وما سُعرت النار إلا بغضبه، وقد جاء في أثر مرفوع: «إن الله خلق خلقاً من غضبه وأسكنهم بالمشرق ينتقم بهم ممن عصاه» (٢) فمخلوقاته سبحانه نوعان: نوع مخلوق من الرحمة وبالرحمة. ونوع مخلوق من الغضب وبالغضب. فإنه سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي يتنزه عن تقدير خلافه، ومنه أنه يرضى ويغضب، ويشيب ويعاقب، ويعطي ويمنع، ويعزُّ ويذل، وينتقم ويعفو. بل هذا موجب ملكه الحق، وهو حقيقة الملك المقرون بالحكمة والرحمة والحمد. فإذا زال غضبه سبحانه، وتبدل برضاه؛ زالت عقوبته، وتبدلت برحمته وانقلبت العقوبة رحمة، بل لم تزل رحمة، وإن تنوعت صفتها وصورتها، كما كان عقوبة العصاة رحمة، وإخراجهم من النار رحمة، فتقبلوا في رحمة في الدنيا، وتقبلوا فيها في الآخرة، لكن تلك

(١) أخرجه مسلم (٢٧٢٦) في الذكر والدعاء: باب (١٩) التسيح أول النهار وعند النوم، وغيره.

زنة عرشه: وزنه، وعرش الرحمن مخلوق عظيم، الله أعلم بحقيقته. والعرش لغة: سرير الملك. مداد كلماته: قيل: مثلها في العدد، وقيل: مثلها في أنها لا تنفذ، وقيل: في الثواب. والمداد هنا بمعنى: المدد، وهو ما كثرت به الشيء. قال النووي: قال العلماء: واستعماله هنا مجاز، لأن كلمات الله تعالى لا تحصر بعد ولا غيره، والمراد به المبالغة في الكثرة.

(٢) لم نجده

رحمة يحبونها وتوافق طبائعهم، وهذه رحمة يكرهونها وتشق عليهم، كرحمة الطبيب الذي يبضع لحم المريض، ويلقي عليه المكايي ليستخرج منه المواد الرديّة الفاسدة.

فإن قيل: هذا اعتبار غير صحيح، فإن الطبيب يفعل ذلك بالعليل، وهو يحبه وهو راضٍ عنه، ولم ينشأ فعله به عن غضبه عليه، ولهذا لا يسمى عقوبة، وأما عذاب هؤلاء فإنه إنما حصل بغضبه سبحانه عليهم، وهو عقوبة محضة:

قيل: هذا حق، ولكن لا ينافي كونه رحمة بهم، وإن كان عقوبة لهم، وهذا كإقامة الحدود عليهم في الدنيا، فإنه عقوبة ورحمة وتخفيف وطهرة، فالحدود طهرة لأهلها وعقوبة، وهم لما أغضبوا الربّ تعالى وقابلوه بما لا يليق أن يقابل به، وعاملوه أقيح المعاملة، وكذبوه وكذبوا رسله، وجعلوا أقل خلقه وأخبثهم وأمقتهم له نداءً له، وآلهة معه [و] آثروا رضاهم على رضاه، وطاعتهم على طاعته، وهو ولي الإنعام عليهم، وهو خالقهم ورازقهم ومولاهم الحق اشد مقته لهم، وغضبه عليهم، وذلك يوجب كمال أسمائه وصفاته التي يستحيل عليه تقدير خلافها، ويستحيل تخلف آثارها ومقتضاها عنها، بل كل ذلك تعطيل لأحكامها، كما أن نفيها عنه تعطيل لحقائقها، وكلا التعطيلين محال عليه سبحانه.

فالمعتلون نوعان: أحدهما: عطل صفاته، والثاني عطل أحكامه ومواجباتها. وكان هذا العذاب عقوبه لهم من هذا الوجه، ودواء لهم من جهة الرحمة السابقة للغضب، فاجتمع فيه الأمران، فإذا زال الغضب بزوال سببه، وزالت المادة الفاسدة بتغير الطبيعة المقتضية لها في الجحيم بمرور الأحقاب عليها، وحصلت الحكمة التي أوجبت العقوبة عملت الرحمة عملها، وطلبت أثرها من غير معارض يوضحه:

الوجه الحادي عشر: وهو أن العفو أحب إليه سبحانه من الانتقام، والرحمة أحب إليه من العقوبة، والرضا أحب إليه من الغضب. والفضل أحب

إليه من العدل^(١) ولهذا ظهرت آثار هذه المحبة في شرعه، وقدره وتظهر كل الظهور لعباده في ثوابه وعقابه، وإذا كان ذلك أحب الأمرين إليه خلق الخلق، وأنزل الكتب وشرع الشرائع، وقدرته سبحانه سالحة لكل شيء لا قصور فيها بوجه، وتلك المواد الرديئة الفاسدة مرض من الأمراض، وبيده سبحانه الشفاء التام، والأدوية الموافقة لكل داء، وله القدرة التامة، والرحمة السابعة والغنى المطلق، وبالعبء أعظم حاجة إلى من يداوي علته التي بلغت به غاية الضرر والمشقة، وقد عرف العبد أنه عليل، وأن دوائه بيد الغني الحميد، فنضرع إليه ودخل به عليه، واستكان له وانكسر قلبه بين يديه، وذل لعزته، وعرف أن الحمد كله له، وأن الخلق كله له، وأنه هو الظلوم الجهول، وأن ربه تبارك وتعالى عامله ببعض عدله لا بكل عدله، وأن له غاية [الحمد] فيما فعل به، وأن حمده هو الذي أقامه في هذا المقام، وأوصله إليه، وأنه لا خير عنده من نفسه بوجه من الوجوه، بل ذلك محض فضل الله وصدقته عليه، وأنه لا نجاة له مما هو فيه إلا بمجرد العفو والتجاوز عن حقه، فنفسه أولى بكل ذمٍ وعيبٍ ونقصٍ، وربّه تعالى أولى بكل حمدٍ وكمالٍ ومدحٍ.

فلو أن أهل الجحيم شهدوا نعمته سبحانه ورحمته وكماله وحمده الذي أوجب لهم ذلك، فطلبوا مرضاته، ولو بدوامهم في تلك الحال، وقالوا: إن كان ما نحن فيه رضاك، فرضاك الذي نريد، وما أوصلنا إلى هذه الحال إلا طلب ما لا يرضيك، فأما إذا أرضاك هذا منا فرضاك غاية ما نقصده. وما لجرح إذا أرضاك من ألم. وأنت أرحم بنا من أنفسنا، وأعلم بمصالحنا، ولك الحمد كله، عاقبت أو عفوت، لانقلبت النار عليهم برداً وسلاماً.

وقد روى الإمام أحمد في «مسنده» من حديث الأسود بن سريع أن النبي ﷺ قال: «أربعة يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق ورجل هرم، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: ربّ لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: ربّ لقد جاء الإسلام والصبيان

(١) في الأصل «العذاب».

يحدفوني بالبعر، وأما الهرمُ فيقول: ربي لقد جاء الإسلام وما أعقلُ شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: ربِّ ما أتاني لك من رسولٍ، فيأخذُ موأثيقهم ليطيعنهُ فيرسلُ إليهم أن أدخلوا النارَ، قال: فوالذي نفسُ محمدٍ بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً^(١).

وفي «المسند» أيضاً: من حديث قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة مثله وقال: «فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن لم يَدْخلها يسحبُ إليها»^(٢). فهؤلاء لما رضوا بتعذيبهم، وبادروا إليه لما علموا أن فيه رضى ربهم وموافقة أمره ومحبته؛ انقلب في حقهم نعيماً.

ومثل هذا، ما رواه عبدالله بن المبارك: حدثني رشدين، قال: حدثني ابن أنعم، عن أبي عثمان أنه حدثه عن أبي هريرة [رضي الله عنه]، عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ رجلين ممن دخلا النارَ يشتدُّ صياحُهما. فقال الربُّ جلَّ جلاله: أخرجوهما فأخرجوا، فقال لهما: لأي شيء اشتد صياحكما؟ قالوا: فعلنا ذلك لترحمنا، قال: رحمتي لكما أن تنطلقا فتلقيا أنفسكما حيث كنتما من النار. قال فينطلقان، فيلقي أحدهما نفسه فيجعلها الله سبحانه [عليه] برداً وسلاماً، ويقوم الآخر فلا يلقى، فيقول له الرب: ما منعك أن تلقي نفسك كما ألقى صاحبك؟ فيقول: ربُّ أرجوك أن لا تعيدني فيها بعدما أخرجتني منها، فيقول الربُّ تعالى: لك رجاؤك، فيدخلان جميعاً الجنة برحمة الله»^(٣).

وذكر الأوزاعي، عن بلال بن سعد قال: يؤمر بإخراج رجلين من النار، فإذا أخرجوا ووقفوا، قال الله لهما: كيف وجدتما مقيلكما وسوء مصيركما؟ فيقولان: شرُّ مقيل، وأسوأ مصير، صار إليه العباد، فيقول لهما: ذلك بما

(١) أخرجه أحمد ٢٤/٤.

(٢) أخرجه أحمد ٢٤/٤.

(٣) أخرجه ابن المبارك في «زوائد الزهد» (٤١٠)، والترمذي (٢٥٩٩) في «صفة جهنم»: باب (١٠)، وقال: إسناده هذا الحديث ضعيف، لأنه عن رشدين بن سعد، وهو ضعيف عند أهل الحديث.

قدمت أيديكما، وما أنا بظلام للعبيد، قال: فيؤمر بصرفهما إلى النار، فأما أحدهما فيغدو في أغلاله وسلاسله حتى يقتحمها. وأما الآخر فيتلكأ فيأمر بردهما، فيقول للذي غدا في أغلاله وسلاسله حتى اقتحمها: ما حملك على ما صنعت وقد خرجت منها؟^(١) فيقول إني خبرت من وبال معصيتك ما لم [أكن] أتعرض لسخطك ثانياً. ويقول للذي تلكأ: ما حملك على ما صنعت؟ فيقول: حسن ظني بك حين أخرجتني منها أن لا تردني إليها، فيرحمهما جميعاً، ويأمر بهما إلى الجنة.

الوجه الثاني عشر: أن النعيم والثواب من مقتضى رحمته ومغفرته وبرّه وكرمه، ولذلك يضيف ذلك إلى نفسه. وأما العذاب والعقوبة، فإنما هو من مخلوقاته، ولذلك لا يتسمى بالمعاقب والمعذب، بل يفرق بينهما، فيجعل ذلك من أوصافه، وهذا من مفعولاته حتى في الآية الواحدة كقوله تعالى: ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾. [الحجر: ٤٩ - ٥٠]. وقال تعالى: ﴿اعلموا أن الله شديد العقاب، وأن الله غفورٌ رحيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]. وقال [تعالى]: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف: ٦٧]، ومثلها في آخر الأنعام، فما كان من مقتضى أسمائه وصفاته، فإنه يدوم بدوامها، ولا سيما إذا كان محبوباً له، وهو غاية مطلوبة في نفسها، وأما الشر الذي هو العذاب، فلا يدخل في أسمائه وصفاته، وإن دخل في مفعولاته لحكمة إذا حصلت زال وفني، بخلاف الخير، فإنه سبحانه دائم المعروف، لا ينقطع معروفه أبداً، وهو قديم الإحسان أبدي الإحسان، فلم يزل ولا يزال محسناً على الدوام. وليس من موجب أسمائه وصفاته أنه لا يزال معاقباً على الدوام، غضبان على الدوام، منتقماً على الدوام، فتأمل هذا الوجه تأمل فقيه في باب أسماء الله وصفاته، يفتح لك باباً من أبواب معرفته ومحبه يوضحه:

الوجه الثالث عشر: وهو قول أعلم خلقه به، وأعرفهم بأسمائه

(١) في الأصل: وقد جربتها.

وصفاته: «والشرُّ ليس إليك»^(١) ولم يقف على المعنى المقصود من قال: الشر [لا يتقرب به إليك، بل الشر] لا يضاف إليه سبحانه بوجه، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولا في أسمائه، فإن ذاته لها الكمال المطلق من جميع الوجوه، وصفاته كلها صفات كمال يحمدها ويشئى عليه بها، وأفعاله كلها خيرٌ ورحمة وعدل، وجكمه لا شر فيها بوجه ما، وأسمائه كلها حسنى، فكيف يضاف الشر إليه، بل الشر في مفعولاته ومخلوقاته، وهو منفصل [عنه]، إذ فعله غير مفعوله، ففعله خير كله، وأما المخلوق المفعول، ففيه الخير والشر.

وإذا كان الشر مخلوقاً منفصلاً غير قائم بالرب سبحانه، فهو لا يضاف إليه، وهو ﷺ لم يقل: أنت لا تخلق الشر حتى يطلب تأويل قوله، وإنما نفى إضافته إليه وصفاً وفعلاً واسماً، وإذا عرف هذا، فالشر ليس إلا الذنوب وموجباتها.

وأما الخير فهو الإيمان والطاعات، وموجباته، والإيمان والطاعات متعلقة به سبحانه، ولأجلها خلق خلقه وأرسل رسله وأنزل كتبه، وهي ثناء على الرب وإجلاله وتعظيمه وعبوديته، وهذه لها آثار يطلبها ويقتضيها، فتدوم آثارها بدوام متعلقها.

وأما الشرور فليست مقصودة لذاتها. ولا هي الغاية التي خلق لها الخلق، فهي مفعولات قدرت لأمر محبوب، وجعلت وسيلة إليه، فإذا حصل ما قدرت له اضمحلت وتلاشت، وعاد الأمر إلى الخير المحض.

الوجه الرابع عشر: أنه سبحانه قد أخبر أن رحمته وسعت كل شيء. فليس شيء من الأشياء إلا وفيه رحمته، ولا ينافي هذا أن يرحم العبد بما يشق عليه ويؤلمه، وتشد كراهته له، فإن ذلك من رحمته أيضاً كما تقدم.

وقد ذكرنا حديث أبي هريرة أنفأ وقوله [تعالى] لذينك الرجلين:

(١) قطعة من حديث طويل، أخرجه مسلم (٧٧١) في صلاة المسافرين: باب (٢٦) الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

«رحمتي لكما أن تنطلقا فتلقيا أنفسكما حيث كنتما في النار»^(١). وقد جاء في بعض الآثار: أن العبد إذا دعا لمبتلي قد اشتد بلاؤه، وقال: اللهم ارحمه: يقول الرب تبارك وتعالى: كيف أرحمه من شيء به أرحمه. فالابتلاء رحمة منه لعباده. وفي أثر إلهي يقول الله عز وجل: أهل ذكري أهل مجالستي. وأهل طاعتي أهل كرامتي، وأهل شكري أهل زيادتي، وأهل معصيتي لا أقنطهم من رحمتي، إن تابوا فأنا حبيهم، وإن لم يتوبوا فأنا طبيهم، أبتليهم بالمصائب لأطهرهم من المعاييب. فالبلاء والعقوبة أدوية قدرت لإزالة أدواء لا تزول إلا بها والنار هي الدواء الأكبر، فمن تداوى في الدنيا أشفاه ذلك عن الدواء في الآخرة، وإلا فلا بد [له] من الدواء بحسب دائه، ومن عرف الرب تبارك وتعالى بصفات جلاله ونعوت كماله، من حكمته ورحمته وبره وإحسانه وغناه وجوده ومحبته إلى عباده، وإرادة الإنعام، وسبق رحمته لهم، لم يبادر إلى إنكار ذلك إن لم يبادر إلى قبوله. يوضحه:

الوجه الخامس عشر: أن أفعاله سبحانه لا تخرج عن الحكمة والرحمة والمصلحة والعدل، فلا يفعل عبثاً ولا جوراً ولا باطلاً، بل هو المنزه عن ذلك كما تنزه عن سائر العيوب والنقائص. وإذا ثبت ذلك فتعذيبهم إن كان رحمة بهم حتى يزول ذلك الخبث، وتكمل الطهارة فظاهر، وإن كان لحكمة فإذا حصلت تلك الحكمة المطلوبة زال العذاب، وليس في الحكمة دوام العذاب أبداً الأباد بحيث يكون دائماً بدوام الرب تبارك وتعالى، وإن كان لمصلحة فإن كان يرجع إليهم، فليست مصلحتهم في بقائهم في العذاب كذلك، وإن كانت المصلحة تعود إلى أوليائه، فإن ذلك أكمل في نعيمهم، فهذا لا يقتضي تأييد العذاب، وليس نعيم أوليائه وكمالهم موقوفاً على بقاء آبائهم وأبنائهم وأزواجهم في العذاب السرمذ.

فإن قلت: إن ذلك هو موجب الرحمة والحكمة والخلد والمصلحة قلت

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٦ ت (٣).

ما لا يعقل، وإن قلت: إن ذلك عائد إلى محض المشيئة ولا يطلب له حكمة ولا غاية، فجوابه من وجهين.

أحدهما: أن ذلك محال على أحكم الحاكمين، وأعلم العالمين أن تكون أفعاله معطلة عن الحكم والمصالح والغايات المحمودة، والقرآن والسنة وأدلة العقول والفطر والآيات المشهودة شاهد[ة] ببطلان ذلك.

والثاني: أنه لو كان الأمر كذلك لكان إبقاؤهم في العذاب، وانقطاعه عنهم بالنسبة إلى مشيئته سواء، ولم يكن في انقضائه ما ينافي كماله، وهو سبحانه لم يخبر بأبديّة العذاب، وأنه لا نهاية له.

وغاية الأمر على هذا التقدير: أن يكون من الجائزات الممكنات الموقوف حكمها على خبر الصادق.

فإن سلكت طريق التعليل بالحكمة والرحمة والمصلحة لم يقتضِ الدوام، وإن سلكت طريق المشيئة المحضة التي لا تعلل لم تقتضه أيضاً.

وإن وقف الأمر على مجرد السمع فليس فيه ما يقتضيه.

الوجه السادس عشر: أن رحمته سبحانه سبقت غضبه في المعذبين، فإنه أنشأهم برحمته، وغذاهم برحمته، ورزقهم وعافاهم برحمته، وأرسل إليهم الرسل برحمته. وأسباب النعمة والعذاب متأخرة عن أسباب الرحمة طارئة عليها، فرحمته سبقت غضبه فيهم، وخلقهم على خلقة تكون رحمته إليهم أقرب من غضبه وعقوبته.

ولهذا ترى أطفال الكفار قد ألقى عليهم رحمته، فمن رآهم رحمهم، ولهذا نهى عن قتلهم، فرحمته سبقت غضبه فيهم، فكانت هي السابقة إليهم، ففي كل حال هم في رحمته في حال معافاتهم وابتلائهم.

وإذا كانت الرحمة هي السابقة فيهم لم يبطل أثرها بالكلية، وإن عارضها أثر الغضب والسخط فذلك لسبب منهم، وأما أثر الرحمة فسيب منه سبحانه فما منه يقتضي رحمتهم. وما منهم يقتضي عقوبتهم، والذي منه

سابق وغالب، وإذا كانت رحمته تغلب غضبه، فلأن يغلب أثر الرحمة أثر الغضب أولى وأحرى.

الوجه السابع عشر: أنه سبحانه يخبر عن العذاب أنه عذاب يوم مُقيم وعذاب يوم عظيم، وعذاب يوم أليم، ولا يخبر عن النعيم أنه نعيم يوم، ولا في موضع واحد.

وقد ثبت في «الصحيح»^(١) تقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة، والمعذبون متفاوتون في مدة لبثهم في العذاب بحسب جرائمهم، والله سبحانه جعل العذاب على ما كان من الدنيا وأسبابها، وما أريد به الدنيا ولم يرد به وجه الله [فالعذاب على ذلك. وأما ما كان للآخرة وأريد به وجه الله] فلا عذاب عليه، والدنيا قد جعل لها أجل تنتهي إليه، فما انتقل منها إلى تلك الدار مما ليس لله، فهو المعذب به.

وأما ما أريد به وجه الله والدار الآخرة، فقد أريد به ما لا يفنى ولا يزول، فيدوم بدوام المراد به، فإن الغاية المطلوبة إذا كانت دائمة لا تزول، لم يزل ما تعلق بها، بخلاف الغاية المضمحلة الفانية، فما أريد به غير الله يضمحل ويزول بزوال مراده ومطلوبه، وما أريد به وجه الله يبقى ببقاء المطلوب المراد، فإذا اضمحلت الدنيا وانقطعت أسبابها، وانتقل ما كان فيها لغير الله من الأعمال والذوات، وانقلب عذاباً وآلاماً، لم يكن له متعلق يدوم بدوامه بخلاف النعيم.

الوجه الثامن عشر: أنه ليس في حكمة أحكم الحاكمين أن يخلق خلقاً يعذبهم أبد الآباد عذاباً سرمداً لا نهاية له، ولا انقطاع أبداً، وقد دلت الأدلة السمعية والعقلية والفطرية على أنه سبحانه حكيم، وأنه أحكم الحاكمين، فإذا عذب خلقه عذبهم بحكمة، كما يوجب التعذيب والعقوبة في الدنيا في شرعه وقدره، فإن فيه من الحكم والمصالح وتطهير العبد ومداواته، وإخراج المواد الرديئة عنه بتلك الآلام ما تشهد العقول الصحيحة، وفي ذلك من

(١) ذكره مسلم (٩٨٧) في الزكاة: باب (٦) إثم مانع الزكاة.

تزكية النفوس وصلاحتها وزجرها وردع نظائرها، وتوقيفها على فقرها، وضرورتها إلى ربها، وغير ذلك من الحكم والغايات الحميدة، ما لا يعلمه إلا الله .

ولا ريب أن الجنة طيبة، لا يدخلها إلا طيب، ولهذا يحسبون إذا قطعوا الصراط على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هُذِّبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة .

ومعلوم أن النفوس الشريرة الخبيثة المظلمة التي لوردت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهيت عنه، لا تصلح أن تسكن دار السلام في جوار ربِّ العالمين، فإذا عذبوا بالنار عذاباً يخلص نفوسهم من ذلك الخبث والوسخ والدرن، كان ذلك من حكمة أحكم الحاكمين ورحمته، ولا ينافي الحكمة خلق نفوس [فيها شر يزول بالبلاء الطويل والنار، كما يزول بها خبث الذهب والفضة والحديد، فهذا معقول في الحكمة، وهو من لوازم العالم المخلوق على هذه الصفة . أما خلق نفوس] لا يزول شرها أبداً، وعذابها لا انتهاء له، فلا يظهر في الحكمة والرحمة، وفي وجود مثل هذا النوع نزاع بين العقلاء، أعني ذواتاً وهي شر من كل وجه، ليس فيها شيء من خير أصلاً .

وعلى تقدير دخوله في الوجود، فالربُّ تبارك وتعالى قادر على قلب الأعيان، وإحالتها وإحالة صفاتها .

فإذا وجدت الحكمة المطلوبة من خلق هذه النفوس، والحكمة المطلوبة من تعذيبها، فالله سبحانه قادر أن ينشئها نشأة أخرى غير تلك النشأة، ويرحمها في النشأة الثانية نوعاً آخر من الرحمة يوضحه :

الوجه التاسع عشر: وهو أنه قد ثبت أن الله سبحانه ينشئ للجنة خلقاً آخر، يسكنهم إياها، ولم يعملوا خيراً تكون الجنة جزاءً لهم عليه، فإذا أخذ العذاب من هذه النفوس مأخذه، وبلغت العقوبة مبلغها، فانكسرت تلك النفوس، وخضعت وذلت، واعترفت لربها وفاطرها بالحمد، وأنه عدل فيها كل العدل، وأنها في هذه الحال كانت في تخفيف منه، ولو شاء أن يكون

عذابها أشدّ من ذلك لفعل، وشاء كتب العقوبة طلباً لموافقة رضاه ومحبته،
وعلم أن العذاب أولى بها، وأنه لا يليق بها سواه، ولا تصلح إلا له، فذابت
منها تلك الخبائث كلّها، وتلاشت، وتبدلت بذل وانكسار، وحمد وثناء على
الربّ تبارك وتعالى، ولم يكن في حكمته أن يستمر بها في العذاب بعد
ذلك، إذ قد تبدل شرّها بخيرها، وشركها بتوحيدها، وكبرها بخضوعها وذلكها.

ولا ينتقض هذا بقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾. فإن
هذا قبل مباشرة العذاب الذي يزيل تلك الخبائث، وإنما هو عند المعاينة قبل
الدخول، فإنه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا
لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، بَلْ بَدَأ لَهُمْ مَا كَانُوا
يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧ -
٢٨].

فهذا إنما قالوه قبل أن يستخرج العذاب منهم تلك الخبائث، فأما إذا
لبثوا في العذاب أحقاباً، والحقب كما رواه الطبراني في «معجمه» من حديث
أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «الْحَقْبُ خَمْسُونَ أَلْفَ
سَنَةٍ»^(١). فإنه من الممتنع أن يبقى ذلك الكبر والشرك والخبث بعد هذه المدد
المتطاولة في العذاب.

الوجه العشرون: أنه قد ثبت في «الصححين» من حديث أبي سعيد
الخدري - في حديث الشفاعة - فيقول الله عزّ وجلّ: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ
النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبَضُ قَبْضَةً مِنْ
النَّارِ، فَيَخْرُجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيَلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ
فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَاةِ فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْجَبَّةُ فِي حَمِيلِ
السَّيْلِ»^(٢).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٩٥٧) ولفظه «الْحَقْبُ الْوَاحِدُ ثَلَاثُونَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَانظُرْ
«المجمع» ١٣٣/٧، وقال: فيه جعفر بن الزبير وهو ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩) في التوحيد: باب (٢٤) من حديث طويل، ومسلم (١٨٣) في
الإيمان: باب (٨٠) إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم.

فيقول أهل الجنة: هؤلاء عُتقاء الله الذين أدخلهم الله الجنة بغير عملٍ عملوه، ولا خيرٍ قَدَّموه.

فهؤلاء أحرقتهم النار جميعهم، فلم يبق في بدن أحدهم موضع لم تمسه النار، بحيث صاروا حُمماً: وهو الفحم المحترق بالنار. فظاهر السياق أنه لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير، فإن لفظ الحديث هكذا: «فيقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه ذرة من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً ثم يقولون ربنا لم نذر فيها خيراً، فيقول الله عز وجل: «شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض [الله] قبضة من النار، فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط»^(١).

فهذا السياق يدل على أن هؤلاء لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير، ومع هذا فأخرجتهم الرحمة. ومن هذا رحمته سبحانه للذي أوصى أهله أن يحرقوه بالنار، ويذروه في البر والبحر زعماً منه بأن يفوت الله سبحانه . فهذا قد شك في المعاد والقدرة، ولم يعمل خيراً قط.

ومع هذا فقال له: «ما حَمَلَك على ما صَنَعْتَ؟ قال: خشيتك وأنت أعلم»^(٢)، فما تلافاه أن رحمه الله، فلله سبحانه في خلقه حكَم لا تبلغه عقول البشر.

وقد ثبت في حديث أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله عز وجل: أخرجوا من النار من ذكرني يوماً أو خافني في مقام»^(٣) قالوا:

حُمماً: جمع حُمَّة.

أفواه الجنة: جمع فُوْهَة، وهو جمع سمع من العرب على غير قياس: أي أوائلها.

الجنة: بزور البقول. حميل السَّيل: ما يحمله ويحيء به من الطين والغناء ونحوه.

(١) تقدم قبله وأخرجه أحمد ١٣/٣، والنسائي ١١٣/٤.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (٧٥٠٨) في التوحيد: باب (٣٥)، ومسلم (٢٧٥٦) في التوبة:

باب (٤).

(٣) ذكره في «كنز العمال» (١٩٣٠) ونسبه إلى ابن شاهين في «الترغيب في الذكر» وفيه مبارك ابن

فضالة وثقة جماعة، وضعفه النسائي.

ومن ذا الذي في مدة عمره كلها من أولها إلى آخرها لم يذكر ربّه يوماً واحداً، ولا خافه ساعة واحدة، ولا ريب أن رحمته سبحانه إذا أخرجت من النار من ذكره وقتاً ما، وخافه في مقام ما، فغير بدع أن تفتنى النار، ولكن هؤلاء خرجوا منها وهي نار.

الوجه الحادي والعشرون: إن اعتراف العبد بذنبه حقيقة الاعتراف المتضمن لنسبة السوء والظلم واللوم إليه من كل وجه، ونسبة العدل والحمد والرحمة والكمال المطلق إلى ربه من كل وجه، يستعطف ربه تبارك وتعالى عليه، ويستدعي رحمته له.

وإذا أراد أن يرحم عبده ألقى ذلك في قلبه، ولا سيما إذا اقترن بذلك جزم العبد على ترك المعاودة لما يسخط ربه عليه، وعلم الله [أن] ذلك داخل قلبه وسويدائه، فإنه لا تتخلف عنه الرحمة مع ذلك.

وفي «معجم الطبراني» من حديث يزيد بن سنان الرهاوي، عن سلمان ابن عامر، عن أبي أمامة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن آخر رجل يدخل الجنة رجل يتقلب على الصراط ظهراً لبطن، كالغلام يضربه أبوه، وهو يفر منه، يعجز عنه عمله أن يسعى فيقول: يا رب بلغ بي الجنة، ونجني من النار، فيوحى الله تبارك وتعالى إليه: عبدي، إن أنا نجيتك من النار وأدخلتك الجنة، أتعترف لي بذنوبك وخطاياك؟ فيقول العبد: نعم يا رب، وعزتك وجلالك إن نجيتني [من النار] لأعترفن لك بذنوبي وخطاياي، فيجوز الجسر، فيقول العبد فيما بينه وبين نفسه: لئن اعترفت له بذنوبي وخطاياي ليردني إلى النار، فيوحى الله إليه: عبدي: اعترف لي بذنوبك وخطاياك أغفرها لك، وأدخلك الجنة، فيقول العبد: لا وعزتك [وجلالك]، ما أذنبت ذنباً قط، ولا أخطأت خطيئة قط، فيوحى الله إليه: عبدي إن لي عليك بينة، فيلتمت العبد يميناً وشمالاً، فلا يرى أحداً، فيقول: يا رب أرني بيتك، فيستنطق الله تعالى جلده بالمحقرات، فإذا رأى ذلك العبد يقول: يا رب عندي وعزتك العظام، فيوحى الله إليه، عبدي أنا أعرف بها منك، اعترف لي بها أغفرها لك وأدخلك الجنة، فيعترف العبد بذنوبه، فيدخل

الجنة، ثم ضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذُهُ، يقول: هذا أدنى أهل الجنة منزلة، فكيف بالذي فوقه؟»^(١).

فالربُّ تعالى يريد من عبده الاعتراف والانكسار بين يديه والخضوع والذلة له، والعزم على مرضاته، فما دام أهل النار فاقدين لهذا الروح، فهم فاقدون لروح الرحمة، فإذا أراد عزَّ وجلَّ أن يرحمهم أو من شاء منهم جعل في قلبه ذلك، فتدركه الرحمة، وقدرة الرب تبارك وتعالى غير قاصرة عن ذلك، وليس فيه ما يناقض موجب أسمائه وصفاته، وقد أخبر أنه فعَّال لما يُريد.

الوجه الثاني والعشرون: أنه سبحانه قد أوجب الخلود على معاصي من الكبائر، وقيده بالتأييد، ولم يناف ذلك انقطاعه وانتهاءه، فمنعاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مَتَعْمِدًا فِجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾. [النساء: ٩٣].

ومنها: قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا»^(٢) وهو حديث صحيح.

وكذلك قوله في الحديث الآخر في قاتل نفسه: «فيقول الله تبارك وتعالى: بادرنى عبدي بنفسه حرمتُ عليه الجنة»^(٣) وأبلغ من هذا قوله [تعالى]: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]. فهذا وعيد مقيد بالخلود والتأييد، مع انقطاعه قطعاً بسبب من العبد، وهو التوحيد، فذلك الوعيد العام لأهل النار لا يمتنع انقطاعه، بسبب ممن كتب على نفسه الرحمة، وغلبت رحمته غضبه، فلو يعلم الكافر

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٦٦٩). قال في «المجمع» ٤٠٢/١٠: وفيه من لم أعرف وضعفاء فيهم توثيق لَيْن.

(٢) أخرجه أحمد ٢٥٤/٢ و٤٨٨، والنسائي ٦٧/٤. وحملوا الخلود في النار على الزجر والتنفير من هذه الجريمة، أو على من استحل ذلك.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٦٣) في الأنبياء: باب (٥٠) ما ذكر عن بني إسرائيل.

بكل ما عنده من الرحمة لما يشس من رحمته، كما في «صحيح» البخاري عنه ﷺ: «خلق الله الرحمة يوم خلقها مئة رحمة» وقال في آخره: «فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لما أيس من الجنة، ولو يعلم المسلم بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار»^(١).

الوجه الثالث والعشرون: أنه لو جاء الخير منه سبحانه صريحاً بأن عذاب النار لا انتهاء له، وأنه أبدي لا ينقطع، لكان ذلك وعيداً منه سبحانه، والله تعالى لا يخلف وعده، وأما الوعيد، فمذهب أهل السنة كلهم أن إخلافه عفو وكرم، وتجاوز يمدح الرب تبارك وتعالى به، ويثنى عليه به، فإنه حق له إن [شاء] تركه، وإن شاء استوفاه، والكريم لا يستوفي حقه، فكيف بأكرم الأكرمين؟.

وقد صرح سبحانه في كتابه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده، ولم يقل في موضع واحد: لا يخلف وعيده.

وقد روى أبو يعلى الموصلي: حدثنا هذبة بن خالد، حدثنا سهيل بن أبي حزم، حدثنا ثابت البناني، عن أنس بن مالك [رضي الله عنه] أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ وَعَدَهُ اللهُ عَلَى عَمَلٍ ثَوَاباً فَهُوَ مُنْجَرُهُ، وَمَنْ أَوْعَدَهُ عَلَى عَمَلٍ عِقَاباً فَهُوَ فِيهِ بِالْخِيَارِ»^(٢).

وقال أبو الشيخ الأصبهاني: حدثنا محمد بن حمزة، حدثنا أحمد بن الخليل، حدثنا الأصمعي قال: جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو، أيخلف الله ما وعد؟ قال: لا، قال: أفرايت من أوعده الله على عمله عقاباً، أيخلف الله وعده فيه؟، فقال أبو عمرو بن العلاء: من العجمة أتيت يا أبا عثمان، إن الوعد غير الوعيد، إنَّ العرب لا تُعَدُّ عاراً ولا خُلْفاً أن تُعَدَّ شراً ثم لا تفعله، ترى ذلك كرمًا وفضلاً، وإنما الخلف أن تُعَدَّ

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٩) في الرقاق: باب (١٩) الرجاء مع الخوف.

(٢) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢١١/١٠، وعزاه إلى أبي يعلى، والطبراني في «الأوسط»، وفيه سهيل بن أبي حزم، وقد وثق على ضعفه، وبقيت رجاله رجال الصحيح.

خيراً، ثم لا تفعله، قال: فأوجدني هذا في كلام العرب، قال: نعم، أما سمعت إلى قول الأول:

ولا يرهبُ ابنُ العمِّ ما عشتُ سطوتي ولا أختشي من سطوة المتهدد
وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلفُ إيعادي ومنجزُ موعدي^(١)

قال أبو الشيخ: وقال يحيى بن معاذ: الوعد والوعيد حقٌّ، فالوعد حقٌّ العباد على الله [ضمن لهم إذا فعلوا كذا أن يعطيهم كذا، ومن أولى بالوفاء من الله]، والوعيد حقُّه على العباد، قال: لا تفعلوا كذا فأعذبكم، ففعلوا، فإن شاء عفاً، وإن شاء أخذ لأنه حقُّه، وأولاهما بربنا تبارك وتعالى، العفو والكرم، إنه غفور رحيم، ومما يدل على ذلك ويؤيده خبر كعب بن زهير حين أوعده رسول الله ﷺ فقال:

نبئتُ أن رسولَ الله أوعدني والعفو عند رسولِ الله مأمولُ^(٢)

فإذا كان هذا في وعيد مطلق، فكيف بوعيد مقرون، باستثناء معقب بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾. [هود: ١٠٧] وهذا إخبار منه أنه يفعل ما يريد عقيب قوله: إلا ما شاء ربك، فهو عائد إليه ولا بد، ولا يجوز أن يرجع إلى المستثنى منه وحده، بل إما أن يختص بالمستثنى، أو يعود إليهما، وغير خاف أن تعلقه بقوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ أولى من تعلقه بقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾. وذلك ظاهر للمتأمل، وهو الذي فهمه الصحابة، فقالوا: أتت هذه الآية على كل وعيد في القرآن، ولم يريدوا بذلك الاستثناء وحده، فإن الاستثناء مذكور في الأنعام أيضاً، وإنما أرادوا أنه عقب الاستثناء بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. فأخبر أن عذابهم في جميع الأوقات، ورفع عنهم في وقت يشاؤه صادرٌ عن كمالِ علمه وحكمته لا عن

(١) البيتان لعامر بن الطفيل، واللفظ في «ديوانه»: ص ٥٨.

ولا يرهب ابن العم مني صولة ولا أختشي من صولة المتهدد
وإني إن أوعدته أو وعدته لاخلف إيعادي وأنجز موعدي
أختي، سهل اختي: بتغير لوني من الخوف. الصولة: السطوة.

(٢) في شرح «ديوانه» للسكري ص: ١٩.

مشيئة مجردة عن الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل، إذ يستحيل تجرد مشيئته عن ذلك.

الوجه الرابع والعشرون: أن جانب الرحمة [أغلب] في هذه الدار الباطلة الفانية الزائلة عن قرب من جانب العقوبة والغضب ولولا ذلك لما عمرت ولا قام لها وجود، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكُوا عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]. وقال: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكُوا عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾. [فاطر: ٤٥]. فلولا سعة رحمته ومغفرته وعفوه لما قام العالم، ومع هذا فالذي أظهره - من الرحمة في هذه الدار، وأنزله بين الخلائق - جزء من مئة جزء من الرحمة، فإذا كان جانب الرحمة قد غلب في هذه الدار، ونالت البر والفاجر والمؤمن والكافر، مع قيام مقتضى العقوبة به ومباشرته له، وتمكنه من إغصاب ربه والسعي في مساخطه، فكيف لا يغلب جانب الرحمة في دار تكون الرحمة فيها مضاعفة، على ما في هذه الدار تسعة وتسعين ضعفاً^(١) قد أخذ العذاب من الكفار مأخذه. وانكسرت تلك النفوس وأنهكها العذاب، وأذاب منها خبثاً وشرأ، لم يكن يحول بينها وبين رحمته لها في الدنيا، بل كان يرحمها مع قيام مقتضى العقوبة [بها] فكيف إذا زال مقتضى العقوبة، وقوي جانب الرحمة أضعاف أضعاف الرحمة في هذه الدار [واضمحل الشر والخبث الذي فيها فأذابت النار] وأكلته.

وسرُّ الأمر أن أسماء الإحسان أغلب وأكثر وأظهر، من أسماء الانتقام، وفعل الرحمة أكثر من فعل الانتقام، وظهور آثار الرحمة أعظم من ظهور آثار الانتقام، والرحمة أحب إليه من الانتقام، وبالرحمة خلق خلقه ولها خلقهم، وهي التي سبقت غضبه وغلبته^(٢) وكتبها على نفسه، ووسعت كلَّ

(١) إشارة إلى حديث مسلم (٢٧٥٢) و(٢٧٥٣) في التوبة: باب (٤) في سعة رحمة الله تعالى ولفظه: «جعل الله الرحمة مئة جزء. فامسك تسعة وتسعين، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً فمن ذلك الجزء تتراحم الخلائق. حتى ترفع الدابة حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه».

(٢) إشارة إلى حديث مسلم أيضاً (٢٧٥١) (١٤) و(١٥) و(١٦) في التوبة: باب (٤)، ولفظه: «قال الله تعالى: سبقت رحمتي غضبي» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

شيء، وما خلق بها فمطلوبٌ لذاته، وما خلق بالغضب فمراد لغيره، كما تقدم تقرير ذلك، والعقوبة تأديب وتطهير، والرحمة إحسان وكرمٌ وجودٌ، والعقوبة مداواة، والرحمة عطاءً وبذلٌ.

الوجه الخامس والعشرون: أنه سبحانه لا بدُّ أن يظهرَ - لخلقِهِ جميعهم يوم القيامة - صدقه وصدق رسله، وأن أعداءه كانوا هم الكاذبين المفتريين، ويظهر لهم حكمه الذي هو أعدل حكمٍ في أعدائه، وأنه حكم فيهم حكماً يحمدهونه عليه فضلاً عن أوليائه وملائكته ورسله، بحيث ينطق الكون كله بالحمد لله رب العالمين. ولذلك قال تعالى: ﴿وَقُضِيَٰ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ، وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥] فحذف فاعل القول لإرادة الإطلاق، وأن ذلك جارٍ على لسان كل ناطقٍ وقلبه. قال الحسن لقد دخلوا النار، وأن قلوبهم لممتلئة من حمده ما وجدوا عليه سبيلاً. وهذا هو الذي حسن حذف الفاعل من قوله: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الزمر: ٧٢] حتى كأن الكون كله قائل^(١) ذلك لهم إذ هو حكمه العدل [فيهم ومقتضى حكمته وحمده.

وأما أهل الجنة فقال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] فهم لم يستحقوها بأعمالهم، وإنما استحقوها بعفوه ورحمته وفضله، فإذا أشهد سبحانه ملائكته وخلقَه كلَّهم حكمه العدل [وحكمته الباهرة]، ووضع العقوبة حيث تشهد العقول والفطر والخلقة أنه أولى المواضع وأحقها بها، وأن ذلك من كمال حمده الذي هو مُقتضى أسمائه وصفاته، وأن هذه النفوس الخبيثة الظالمة الفاجرة، لا يليقُ بها غير ذلك، ولا يحسن بها سواه، بحيث تعترف هي من ذواتها بأنها أهل ذلك، وأنها أولى به؛ حصلت الحكمة التي لأجلها وجد الشر وموجباته، في هذه الدار وتلك الدار.

وليس في الحكمة الإلهية أن الشرور تبقى دائماً لا نهاية لها، ولا

(١) في الأصل: قايد.

انقطاعاً أبداً، فتكون هي والخيرات في ذلك على حدّ سواء، فهذه نهاية أقدام
الفريقين في هذه المسألة، ولعلك لا تطفر به في غير هذا الكتاب.

فإن قيل: إلى أين انتهى قدمكم في هذه المسألة العظيمة الشأن، التي
هي أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة؟

قيل: إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]
وإلى هذا انتهى قدم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فيها
حيث ذكر دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، وما يلقاه هؤلاء وهؤلاء،
وقال: ثُمَّ يَفْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَشَاءُ.

بل وإلى ها هنا انتهت أقدام الخلائق، وما ذكرنا - في هذه المسألة،
بل - في الكتاب كلّ من صواب فمن الله سبحانه، وهو المان به، وما كان من
خطأ فمني، ومن الشيطان، والله ورسوله بريء منه، وهو عند لسان كلّ قائل
وقلبه وقصده، والله أعلم.